المعتزلة, وأصولهم الخمسة

ورد أهل السنة عليهم

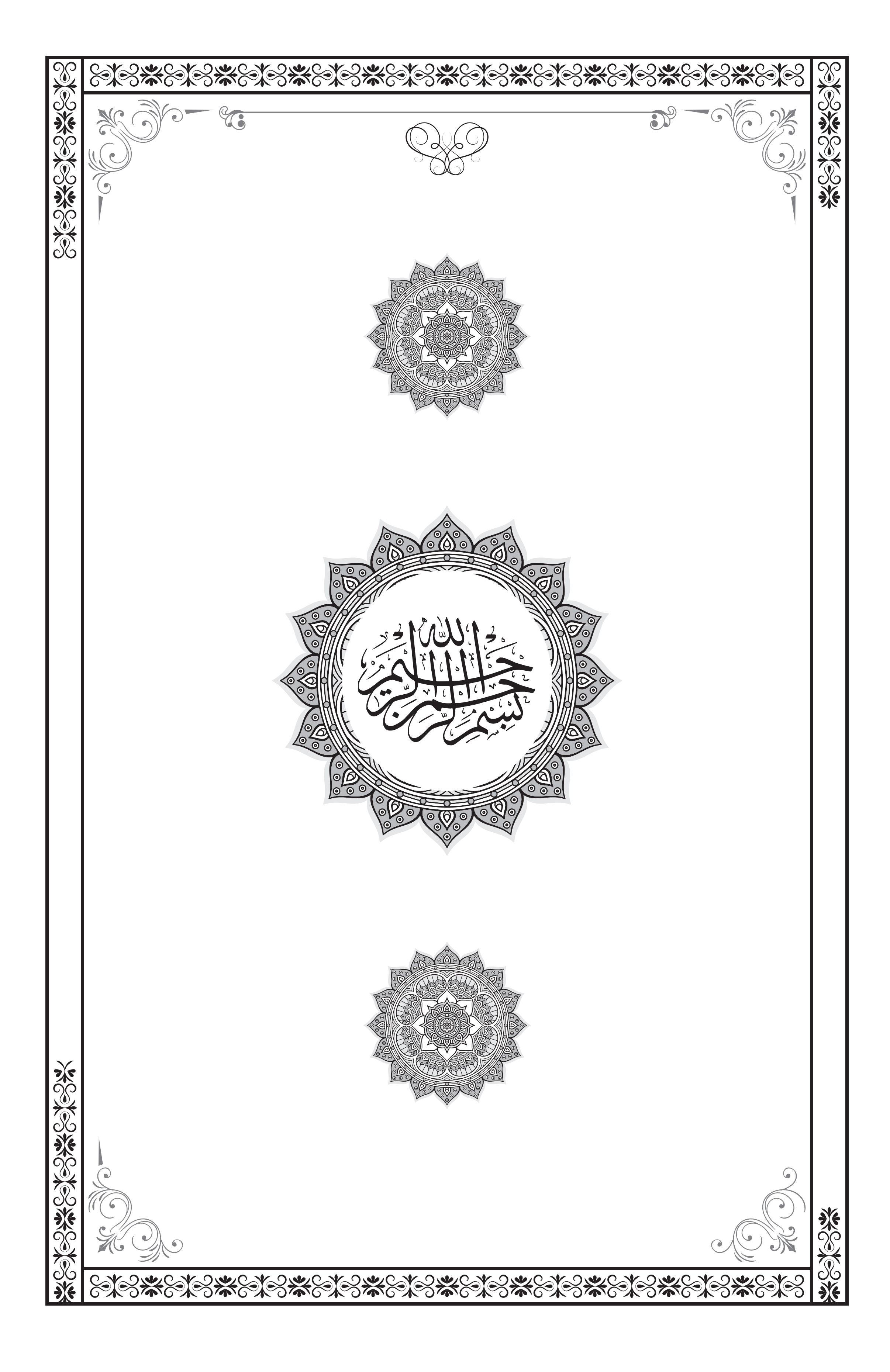
إعداد

الدكتور/ هاني فضل علام



للنشر والتوزيع

المنصورة - مصر


بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله، صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه وأحبابه وأتباعه وعلى كل من اهتدى بهديه واستن بسنته واقتفى أثره إلى يوم الدين وسلم تسليما كثيرًا، وبعد،

فإنه لا يخفى أهمية الكتابة في بيان العقيدة الإسلامية والدفاع عنها وخصوصًا في هذا الزمان الذي تكالب فيه أعداء الله على الإسلام والمسلمين.

فإن الأمة الإسلامية مُنيت في عهودها الأولى -ولا زالت- إلى اليوم بحركاتٍ ومذاهب وفرقٍ كانت معول هدم تجتث الأصول والثوابت، فتخوض في ذات الله وفي أسمائه وصفاته بغير علم، وتشكك الأمة في قرآنها وسنة نبيها، وتهوِّن من قدسية النصوص، وتجعل العقل حاكمًا عليها دون اعتبارٍ للقواعد الشرعية والأصولية، وتتعرض لمقام الصحابة الكرام ، بالهمز واللمز تارةً، وبالطعن والسب تارةً، وهي مع ذلك جادةٌ في تقرير أصولها، وطرح أفكارها، ونشرها بين الناس.

ومن تلكم المعاول: المعتزلة، والمدرسة العقلية الحديثة، والعصرانيون -العقلانيون الجدد- فكانت خير معينٍ لأعداء الإسلام على الإسلام، وكانت من أعظم أسباب تردي الأمة الإسلامية، وضعفها، وخورها بما نشروه من أفكارٍ مضللةٍ هدامةٍ أصابت أمة الإسلام والمسلمين في مقتلٍ.

ولو كان اختلاف أولئك في مسائل الفروع أو في مسائل الأصول التي كان فيها نزاعٌ بين السلف، وكان خلافًا ناتجًا عن بحثٍ واجتهادٍ وتحقيق واتباعٍ للأثر، لكان لهم منا العذر، ولكن أعرضوا عن هذا كله، وخاضوا في الأصول المجمع عليها والمعلوم من الدين بالضرورة، وقدموا المعقول على المنقول، وطعنوا في خير البرية بعد النبيين، وتكلموا في ذات الله وفي أسمائه وصفاته بغير علم.

قال ابن قتيبة -في بيان أن اختلاف أهل الكلام في الأصول-: "ولو كان اختلافهم في الفروع والسنن لاتّسع لهم العذر عندنا، وإن كان لا عذر لهم، مع ما يدَّعونه لأنفسهم كما اتسع لأهل الفقه، ووقعت لهم الأسوة بهم، ولكن اختلافهم في التوحيد، وفي صفات الله تعالى، وفي قدرته، وفي نعيم أهل الجنة، وعذاب أهل النار، وعذاب البرزخ، وفي اللوح، وفي غير ذلك من الأمور التي لا يعلمها نبيٌ إلا بوحيٍ من الله تعالى"(١).

والمعتزلة لهم نصيب من هذا كله، ومن جاء بعدهم ممن تتلمذ على كتبهم وتبع منهجهم لهم منه نصيب أيضًا؛ بل زادوا على أسلافهم المعتزلة وأتوا بطوام وعجائب.

والحق أن تسمية المعتزلة وأتباعهم بالفكر العقلاني أو التيار العقلاني فيه نوع تمجيدٍ لهم، فالله امتدح أهل العقول الذين يتفكرون في ملكوت السموات والأرض، ويتعظون بأحوال من سبقهم من الأمم، ويطيعون ربهم ورسولهم وينقادون لشرع خالقهم، ولا يقدمون عقولهم على كلام ربهم وكلام نبيهم

---

(١) تأويل مختلف الحديث (صـ٦٣)، ط/ المكتب الإسلامي.

..إلخ . وطبعًا هذا الوصف لا ينطبق على من سموا بأصحاب الفكر العقلاني، والأولى وصفهم بما وصفهم به السلف (أهل الأهواء) فهو أصدق وصف ينطبق عليهم، فهم إنما يتبعون أهوائهم(١).

ولهذا رأيت لزامًا الكتابة في هذا الصدد لأعرف نفسي أولاً بما كانت عليه هذه الفرقة الضالة، ولأعرف ثانيًا ردود أهل السنة والحديث عليهم، لأزداد يقينًا بالعقيدة الصافية النقية عقيدة السلف الصالح أهل السنة والجماعة، فكان هذا البحث: " المعتزلة وأصولهم الخمسة، ورد أهل السنة عليهم" وقد جاء في مقدمةٍ، ومبحثين، وخاتمةٍ على النحو الآتي:

❖ المقدمة ذكرت فيها تعريفًا بالبحث وأسباب اختياره، وخطة البحث.

❖ المبحث الأول: تعريف المعتزلة، وأسماؤهم، وسبب تسميتهم بالمعتزلة، وتاريخ ومكان نشأتهم، وفرقهم، في مطلبين:

- المطلب الأول: تعريف المعتزلة، وأسماؤهم.
- المطلب الثاني: سبب تسميتهم بالمعتزلة، وتاريخ ومكان نشأتهم.
- المطلب الثالث: فرق المعتزلة.

❖ المبحث الثاني: الأصول الخمسة عند المعتزلة، ورد أهل السنة عليهم في خمسة مطالب:

- المطلب الأول: الأصل الأول: التوحيد.
- المطلب الثاني: الأصل الثاني: العدل.
- المطلب الثالث: الأَصل الثالث: الوعد والوعيد.

---

(١) من نفيس كلام أستاذنا الدكتور مصطفى حلمي في محاضراته.

- المطلب الرابع: الأصل الرابع: المنزلة بين المنزلتين.
- المطلب الخامس: الأصل الخامس: الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

❖ وأخيرًا الخاتمة، وفيها أهم النتائج التي توصل إليها البحث.

فما كان من توفيق وإصابة فمن الله وحده، وما كان من خطأٍ أو سهوٍ أو تقصيرٍ فمني ومن الشيطان، وإني لأستغفر الله مما خطَّ به القلم وأضمر عليه الجنان، وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم أجمعين، والحمد لله رب العالمين.






المبحث الأول:

تعريف المعتزلة، وأسماؤهم، ونشأتهم، وفرقهم

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: تعريف المعتزلة، وأسماؤهم.

المطلب الثاني: سبب تسميتهم بالمعتزلة، وتاريخ ومكان نشأتهم.

المطلب الثالث: فرق المعتزلة.




المطلب الأول
تعريف المعتزلة، وأسماؤهم

▤ أولاً: تعريف المعتزلة:

○ تعريف المعتزلة في اللغة:

الاعتزال في اللغة مأخوذ من اعتزل الشيء تنحى عنه، ومنه تعازل القوم أي: تنحى بعضهم عن بعض، وكنت بمعزل عن كذا أي: في عزلة منه، واعتزلت القوم: فارقتهم، وتنحيت عنهم، ومنه قوله تعالى: ﴿وَإِن لَّمْ تُؤْمِنُوا۟ لِى فَٱعْتَزِلُونِ﴾(١) أي: إن لم تؤمنوا بي فلا تكونوا عليّ ولا معي(٢).

وعلى ذلك فالاعتزال معناه الانفصال والتنحي، والمعتزلة هم المنفصلون هكذا لغةً.

○ تعريف المعتزلة في الاصطلاح:

هو اسمٌ يطلق على فرقةٍ ظهرت في الإسلام في أوائل القرن الثاني الهجري، وسلكت منهجًا عقليًا متطرفًا في بحث العقائد الإسلامية، وهم أصحاب واصل ابن عطاء الغزال الذي اعتزل مجلس شيخه الحسن البصري(٣).

---

(١) [الدخان:٢١].

(٢) تاج العروس (١٥/ ٤٨٤) للزبيدي، المعجم الوسيط (٢/ ٥٩٩).

(٣) انظر: الانتصار في الرد على المعتزلة القدرية الأشرار (١/ ٦٨) أبو الحسين يحيى بن أبي الخير بن سالم العمراني اليمني الشافعي (ت:٥٥٨هـ)، تحقيق: سعود بن عبد =

ثانيًا: أسماء المعتزلة(١):

القسم الأول: ما أطلقه الغير عليهم:

١- **المعتزلة:** بمعنى المنشقين، وقد ذكرت سبب تسميتهم بهذا الاسم عندما تكلمت على تعريف المعتزلة.

٢- **الجهمية:** وسبب تلقيبهم بهذا اللقب هو أنه لما كانت الجهمية سبقت المعتزلة في الظهور واشتهرت ببعض آرائها، إلا أن سبقها للمعتزلة سبق قريب، ثم لما خرجت المعتزلة كانت قد وافقت الجهمية في مسائل كثيرة، منها: نفي الرؤية والصفات، وخلق الكلام، فكأن توافق الفرقتين جعلهما كالفرقة الواحدة، وبما أن الجهمية أسبق ومسائلها أكثر وبعض مسائل المعتزلة مأخوذة منها، لذا أصبح يطلق على كل معتزلي جهمي، ولا يطلق على كل جهمي معتزلي، ولذلك أطلق أئمة الأثر لفظ الجهمية على المعتزلة، فالإمام أحمد في كتابه "الرد على الجهمية"، والبخاري في الرد على الجهمية، ومن بعدهما إنما يعنون بالجهمية المعتزلة، لأنهم كانوا في المتأخرين أشهر بهذه المسائل من الجهمية.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: " لما وقعت محنة الجهمية نفاة الصفات في أوائل المائة الثالثة على عهد المأمون وأخيه المعتصم ثم الواثق، ودعوا الناس

= العزيز الخلف، ط/ أضواء السلف، الرياض، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى (١٤١٩هـ-١٩٩٩م)، فرق معاصرة تنتسب إلى الإسلام وموقف الإسلام منها (٣/ ١١٦٣) د/ غالب بن علي عواجي، ط/ المكتبة العصرية الذهبية للطباعة والنشر والتسويق، جدة، الطبعة الرابعة (١٤٢٢هـ-٢٠٠١م).

(١) فرق تنسب إلى الإسلام (١/ ٢٩٦) د/ غالب عواجي.

إلى التجهم وإبطال صفات الله تعالى.. وطلبوا أهل السنة للمناظرة.. ولم تكن المناظرة مع المعتزلة فقط، بل كانت مع جنس الجهمية من المعتزلة والنجارية والضرارية، وأنواع المرجئة، فكل معتزلي جهمي وليس كل جهمي معتزليـاً، لأن جهمـاً أشد تعطيلاً لأنه ينفي الأسماء والصفات، والمعتزلة تنفي الصفات دون الأسماء"(١).

٣- القدرية: يقول البغدادي -وهو يسوق ما أجمعت عليه المعتزلة- : "...وقد زعموا أن الناس هم الذين يقدرون أكسابهم وأنه ليس لله عز وجل في أكسابهم وفي أعمال سائر الحيوانات صنع ولا تقدير؛ ولأجل هذا القول سماهم المسلمون قدرية"(٢).

٤- الثنوية والمجوسية: وهم ينفرون من هذا الاسم، والذي حمل المخالفين لهم على تسميتهم به هو مذهب المعتزلة نفسه، الذي يقرر أن الخير من الله والشر من العبد، وهو يشبه مذهب الثنوية والمجوس الذي يقرر وجود إلهين: أحدهما للخير والآخر للشر(٣).

٥- مخانيث الخوارج: وسبب تسميتهم به: أن المعتزلة ولا سيما شيخيهم الأولين: واصل بن عطاء، وعمرو بن عبيد كانوا يوافقون الخوارج في تخليد مرتكب الكبيرة في النار مع قولهم: ليس بكافر، فهم قد وافقوا الخوارج في التخليد لكن لم يجرؤا على تكفيره فسموا بهذا الاسم(٤).

---

(١) منهاج السنة النبوية (٢/ ٣٦٤)، تحقيق: محمد رشاد سالم، ط/ مؤسسة قرطبة، ط/ الأولى.

(٢) الفرق بين الفرق (صـ٩٤)، ط/ دار الآفاق الجديدة.

(٣) فرق معاصرة تنتسب إلى الإسلام (٣/ ١١٦٧) د. غالب بن علي عواجي.

(٤) انظر: التبصير في الدين (صـ٦٨) للإسفراييني.

٦- **الوعيدية:** سماهم به أحد المرجئة في شعر قاله في هجاء أبي هاشم الجبائي:

يعيب القول بالإرجاء حتى ... يرى بعض الرجاء من الجرائر
وأعظم من ذوي الإرجاء جرما ... وعيديٌّ أصرّ على الكبائر

وكذلك اسم الوعيدية آتٍ من قول المعتزلة بالوعد والوعيد(١).

٧- **المعطلة:** كان أهل السنة يطلقون على الجهمية الأولى نفاة الصفات اسم المعطلة؛ لتعطيلها الله تعالى عن صفاته، وكانوا يقصدون من وراء هذه التسمية ذم الجهمية وهجوها، فإن أهل الموصل أخذوا بعد هزيمة مروان بن محمد يسبونه وينادونه: يا معطل؛ لأن مروان كان على مذهب المعطلة(٢).

وكذلك لما كانوا يلجأون في الآيات التي لا توافق أغراضهم إلى التأويل، فلا يبعد أن يكون سببًا آخر في تسميتهم بالمعطلة، فإنا نجد بعض أهل السنة كابن القيم يستعملون في كلامهم عن المعتزلة لفظ المعطلة للدلالة عليهم، فقد وضع ابن القيم كتابه " الصواعق المرسلة " في الرد على الجهمية والمعطلة، وهو يقصد الرد على المعتزلة بالدرجة الأولى(٣).

○ القسم الثاني: ما أطلقوه على أنفسهم:

١- **المعتزلة:** سبق أن ذكرنا هذا الاسم من ضمن أسمائهم التي سماهم بها

---

(١) فرق معاصرة (٣/ ١١٦٧).
(٢) المعتزلة وأصولهم الخمسة (صـ٢٤).
(٣) الصواعق المرسلة (١/ ٢٣١)، تحقيق: علي بن محمد الدخيل، ط/ دار العاصمة- الرياض، ط/ الأولى (١٤٠٨هـ).

غيرهم، ونورده هنا من ضمن الأسماء التي تسموا بها، وذلك أنهم لما رأوا أنه لا خلاص لهم من هذا الاسم، أخذوا يبرهنون على فضله، وأن المراد به الاعتزال عن الأقوال المحدثة والمبتدعة، وبرهنوا على ما يقولون ببعض النصوص مثل:

قوله تعالى: ﴿ وَأَعْتَزِلُكُمْ ﴾(١) ونحوها، وقوله تعالى: ﴿ وَٱهْجُرْهُمْ هَجْرًا جَمِيلًا﴾(٢)، وليس إلا بالاعتزال عنهم، واحتجّوا من السنّة بقوله ق: " من اعتزل من الشرّ سقط في الخير"، واحتجّوا أيضا بالخبر الّذي رواه سفيان الثوري عن ابن الزبير عن جابر بن عبد الله عن النبي ﷺ، وهو قوله ق: ستفترق أمّتي على بضع وسبعين فرقة ابرّها واتقاها الفئة المعتزلة، وهو تمام الخبر، ثم قال سفيان لأصحابه: تسمّوا بهذا الاسم لأنكم اعتزلتم الظلمة! فقالوا: سبقك بها عمرو بن عبيد واصحابه، فكان سفيان بعد ذلك يروى: واحدة ناجية(٣).

٢- أهل العدل والتوحيد: يروي المقبلي أن المعتزلة كانوا يطلقون على أنفسهم أهل العدل والتوحيد والعدلية، ولذا يقول: " وتسمى المعتزلة نفسها بالعدلية، وأهل العدل والتوحيد"(٤).

❁❁❁

---

(١) [مريم:٤٨].

(٢) [المزمّل:١٠].

(٣) وسطية أهل السنة بين الفرق (صـ٥٣) رسالة دكتوراه: محمد باكريم محمد باعبد الله، ط/ دار الراية للنشر والتوزيع، الطبعة: الأولى ١٤١٥هـ-١٩٩٤م)، وبحثت عن الحديث في مظانه من كتب الحديث والأثر فلم أجده.

(٤) المعتزلة وأصولهم الخمسة (صـ٢٢-٢٣).

المطلب الثاني

سبب تسميتهم بالمعتزلة، ومكان نشأتهم

أولاً: سبب تسميتهم بالمعتزلة:

كان السبب في أنهم سمّوا بذلك أي معتزلة ما ذكر أن واصلاً وعمرو بن عبيد اعتزلا حلقة الحسن، واستقلّا بأنفسهما، ذكره ابن قتيبة في المعارف.

قال الشهرستاني: "روي أنه دخل واحدٌ على الحسن البصري فقال: يا إمام الدين لقد ظهر في زماننا جماعة يكفرون أصحاب الكبائر والكبيرة عندهم يخرج بها عن الملّة وهم وعيدية الخوارج، وجماعة يرجئون أصحاب الكبائر والكبيرة عندهم لا تضرّ مع الإيمان بل العمل عندهم ليس من الإيمان ركنا ولا يضرّ مع الإيمان معصية كما لا ينفع مع الكفر طاعة وهم مرجئة الأمّة فكيف تحكم أنت لنا في ذلك اعتقادا؟ فتفكّر الحسن في ذلك فقبل أن يجيب ذلك، قال واصل بن عطاء: أنا لا أقول إن صاحب الكبيرة مؤمن مطلقا ولا كافر مطلقا بل هو في منزلة بين المنزلتين لا مؤمن ولا كافر، ثم قام واعتزل الى أسطوانة من إسطوانات المسجد يقرّر ما أجاب به على جماعة من أصحاب الحسن، فقال الحسن: اعتزل عنّا واصل، فسمّي هو وأصحابه معتزلة"(١).

وقيل: سبب تسميتهم بالمعتزلة يعود إلى أيام تنازل الحسن بن عليٍ عن الخلافة لمعاوية بن أبي سفيان ؛ لأنهم كانوا من أصحاب علي فاعتزلوا الناس

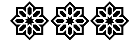
(١) الملل والنحل (١/ ٤٥).

ولزموا البيت والمسجد، قائلين: (نشتغل بالعلم والعبادة) فسموا بذلك "المعتزلة"، والأرجح الرواية الأولى[١].

ثانيًا: تاريخ ومكان نشأة المعتزلة وممن استقوا آراءهم

والرأي الأقرب للصواب -والله أعلم- قول الأكثرية، وهو أن رأس الاعتزال هو واصل بن عطاء، وأنه نشأ في سنة بين ١٠٥إلى ١١٠ للهجرة في البصرة نتيجة للمناظرة في أمر صاحب الكبيرة ثم خروج واصل برأيه المخالف لشيخه الحسن البصري، وبعد ذلك أضاف إلى رأيه في مرتكب الكبيرة آراء أخرى أصبحت فيما بعد من أصول المعتزلة، ومن ثم أخذ كل عالم من علمائهم يأتي برأي حتى تكونت هذه الفرقة.

وأما المكان الذي نشأ فيه **الاعتزال** فإنه يكاد يجمع الباحثون على أنه البصرة.



(١) منهج علماء الحديث والسنة في أصول الدين (صـ١١٥) لأستاذنا الدكتور مصطفى حلمي متّع الله الأمة بعلمه وطول عمره، ط/ دار ابن الجوزي.

المطلب الثالث

فرق المعتزلة

تعددت فرق المعتزلة وتكاثرت، قال الإسفراييني: المعتزلة افترقت فيما بينها عشرين فرقةً كل فرقة منها تكفر سائرها: وهن: الواصلية، والعمرية، والهذيلية، والنظامية، والأسوارية، والمعمرية، والإسكافية، والجعفرية، والبشرية، والمرادارية، والهشامية، والتمامية، والجاحظية، والحايطية، والحمارية، والخياطية، وأصحاب صالح قبة، والموسية، والشحامية، والكعبية، والجبابية، والبهشمية، المنسوبة الى أبى هاشم بن الحبالى، فهذه ثنتان وعشرون فرقةً"(١)، وفيما يلي نعرف بأشهر هذه الفرق:

الفرقة الأولى: الواصلية:

أتباع أبي حذيفة واصل بن عطاء الغزال مولى بني ضبة، ولد (سنة:٨٠هـ)، ونشأ على الرق، وتتلمذ على الحسن البصري، ولم يفارقه إلى أن أظهر مقالته في المنزلة بين المنزلتين، وهو مؤسس فرقة الاعتزال، توفي (سنة:١٣١هـ)، وهو الذي وضع الأصول الخمسة التي يرتكز عليها الاعتزال(٢).

---

(١) الفرق بين الفرق (صـ٩٣).

(٢) التبصير في الدين (صـ٦٧)، الملل والنحل (١/ ٤٦) للشهرستاني، الاعتصام (٣/ ٣٤٣) للشاطبي، ط/ دار ابن الجوزي.

الفرقة الثانية: العمرويَّة:

أتباع عمرو بن عبيد بن باب، مولى بني تميم، ولد (سنة:٨٠هـ) وتوفي (سنة:١٤٤هـ)، كان جده من سبي كابل، عاش في البصرة وعاصر واصل بن عطاء وكان تربـاً له، وزوجه واصلٌ أخته، وقد أصبح شيخ المعتزلة بعد واصل، وشاركه في جميع أقواله وزاد عليه(١).

الفرقة الثالثة: الهذيليَّة:

أتباع أبي الهذيل محمد بن الهذيل بن عبد الله البصري العلاف، ولد (سنة:١١٣هـ) وتوفي (سنة:٢٢٦هـ)، وقيل: (سنة ٢٣٥هـ)، وقيل: (سنة ٢٣٧هـ) في خلافة المتوكل، أخذ الاعتزال عن عثمان بن خالد الطويل أحد أصحاب واصل بن عطاء. وقد أطلع على الفلسفة اليونانية فجاءت أقواله متأثرة بها(٢).

الفرقة الرابعة: النظَّامية:

أتباع أبي إسحاق إبراهيم بن سيار بن هانئ المعروف بالنَّظَّام، سمي بهذا الاسم لأنه كان ينظم الخرز في سوق البصرة، ولد (سنة:١٨٥هـ)، وتوفي (سنة:٢٣١هـ)، أعجب بقول البراهمة بإبطال النبوات، ولذلك أنكر إعجاز القرآن وما رُوِيَ من معجزات الرسول ؛ ليتوصل بذلك إلى إنكار نبوته ، ثم إنه استثقل أحكام الشريعة فأبطل الطرق الدالة عليها، ومن ثَم أبطل حجية الإجماع والقياس في الفروع، وأنكر الحجة من الأخبار التي لا توجب العلم الضروري،

---

(١) الاعتصام (٣/ ٣٤٤).

(٢) الاعتصام (٣/ ٣٤٤).

وطعن في فتاوى الصحابة، وجميع فرق الأمة من فريقي الرأي والحديث مع الخوارج والشيعة، والنجَّارية، وأكثر المعتزلة متفقون على تكفير النَّظَّام[(١)].

الفرقة الخامسة: الأسوارية:

وهم أتباع علي الأسواري، كان على مذهب أبي الهذيل، ثم انتقل إلى مذهب النظام، وزاد بدعة فقال: إن ما علم الله أن لا يكون، لم يكن مقدوراً الله تعالى[(٢)].

الفرقة السادسة: الإسكافية:

وهم أتباع محمد بن عبد الله الإسكافي، وكان أخذ القدر عن جعفر بن حرب، ثم ابتدع بعد ذلك بدعًا أخرى منها: زعم أن الله تعال يوصف بالقدرة على ظلم الأطفال والمجانين، ولا يوصف بالقدرة على ظلم العقلاء، فكفره أسلافه لهذا القول، وكفَّرهم هو لخلافهم له في هذه المسألة[(٣)].

الفرقة السابعة: الجعفرية:

أتباع جعفر بن حرب، وجعفر بن مبشر، أما جعفر بن حرب، فهو على مذهب أستاذه المردار، وزعم أن الممنوع من الفعل قادر على الفعل، وليس يقدر على شيء؟! وأما جعفر بن بشر فمن بِدَعِه زعمُه أن في الأمة فساقًا شرٌّ من اليهود والنصارى والمجوس، مع قوله أن الفاسق موحِّد، وليس بمؤمنٍ ولا كافرٍ[(٤)].

---

(١) الاعتصام (٣/ ٣٤٥).
(٢) الاعتصام (٣/ ٣٤٦).
(٣) الاعتصام (٣/ ٣٤٦).
(٤) الاعتصام (٣/ ٣٤٦).

الفرقة الثامنة: المردارية:

أتباع عيسى بن صبيح المردار، تتلمذ على بشر بن المعتمر، وتزهد حتى سُمِّي راهب المعتزلة، وابتدع بدعـًا منها: قوله في القرآن إن الناس: قادرون على أن يأتوا بمثل القرآن فصاحة، ونظمـًا، وبلاغة، وهو الذي بالغ في القول بخلق القرآن، وكفَّر من قال بقدمه، وكفَّر من لابس السلطان، وغلا في التكفير حتى سأله إبراهيم بن السندي مرة عن أهل الأرض جميعـًا فكفرهم، فقال إبراهيم: الجنة التي عرضها السموات والأرض لا يدخلها إلا أنت وثلاثة وافقوك؟ فخزي المردار ولم يجب(١).

الفرقة التاسعة: الهشَّامية:

وهم أصحاب هشام بن عمرو الفوطي، وقد بالغ في القدر، فكان يمتنع من إطلاق إضافات الأفعال إلى الله تعالى وإن ورد بها القرآن، فقال: إن الله لا يؤلف بين قلوب المؤمنين، بل هم المؤتلفون باختيارهم، ومن بدعه قوله: إن الجنة والنار ليستا مخلوقتين الآن، إذ لا فائدة في وجودهما(٢).

الفرقة العاشرة: الصالحية:

وهو أتباع صالح قبَّة، قال أبو الحسن الأشعري: إن صالح قبة كان ممن يثبتون الجزء الذي لا يتجزأ ويقول: إن ما يراه الرائي في المرآة إنما هو إنسان مثله اخترعه الله تعالى في المرآة(٣).

---

(١) الاعتصام (٣/ ٣٤٧).

(٢) الاعتصام (٣/ ٣٤٧).

(٣) الاعتصام (٣/ ٣٤٧)، وانظر: مقالات الإسلاميين (صـ٣١٧).




المبحث الثاني

الأصول الخمسة عند المعتزلة، ورد أهل السنة عليهم

وفيه خمسة مطالب:

المطلب الأول: الأصل الأول: التوحيد.

المطلب الثاني: الأصل الثاني: العدل.

المطلب الثالث: الأصل الثالث: الوعد والوعيد.

المطلب الرابع: الأصل الرابع: المنزلة بين المنزلتين.

المطلب الخامس: الأصل الخامس: الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.




المبحث الثاني

الأصول الخمسة عند المعتزلة، ورد أهل السنة عليهم

توطئة:

○ الأصول الخمسة التي اتفق المعتزلة عليها هي:

التوحيد، والعدل، والوعد والوعيد، والمنزلة بين المنزلتين، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، فمن أنقص منها أو زاد عليها أصلاً واحدًا لا يستحق لقب الاعتزال.

ولأفكار المعتزلة مظهرٌ براقٌ كالذهب المزيف يجذب بظاهره العيون، ولكن سرعان ما يظهر بريقه المزيف من يتعمق في فهمه، فإذا دققنا في فهم أصولهم واحدًا فواحدًا، تحليلاً لها ومقارنةً بما يقابلها من عقائد أهل السنة والجماعة، ظهر لنا زيف بريقها(١).



---

(١) منهج علماء الحديث والسنة في أصول الدين (صـ١١٦) لأستاذنا الدكتور مصطفى حلمي.

المطلب الأول

الأصل الأول عند المعتزلة : التوحيد

هذا هو الأصل الأول من أصول المعتزلة الخمسة، وهو عندهم يدور حول ما يثبت لله وما ينفى عنه من الصفات، ويدل على ذلك تعريفهم له.

يقول القاضي عبد الجبار -وهو يعرف التوحيد لغةً واصطلاحًا- : "والأصل فيه أن التوحيد في أصل اللغة عبارة عما يصير به الشيء واحداً، كما أن التحريك عبارة عما به يصير به الشيء متحركًا، والتسويد عبارة عما به يصير الشيء أسوداً، ثم يستعمل في الخبر عن كون الشيء واحداً لما لم يكن الخبر صادقًا إلا وهو واحد، فصار ذلك كالإثبات، فإنه في أصل اللغة عبارة عن الإيجاب..."(١).

فالمراد بالتوحيد عند المعتزلة: نفي الصفات عن الله تعالى، فيقولون: سميعٌ بذاته، بصيرٌ بذاته، عليمٌ بذاته، أو سميعٌ بلا سمع، بصيرٌ بلا بصر، عليمٌ بلا علم.. وهكذا، وأن القرآن مخلوق.

إن أول من تكلم في الصفات في الإسلام الجعد بن درهم، فإنه نفاها وقال بخلق القرآن، وعن الجعد أخذ الجهم بن صفوان هذه المقالة ونشرها في خراسان.

---

(١) شرح الأصول الخمسة (ص١٢٨).

وقد أنكر المسلمون هذا القول، ونظروا إليه كبدعة، فضللوا الجهمية، وحذروا الناس منهم، وذموا من جالسهم، وكتبوا في الرد عليهم، ثم إن المعتزلة لما ظهروا أخذوا في جملة ما أخذوه من الجهمية القول بنفي الصفات على اختلافٍ بينهم في طريقة نفيها.

كان مؤسس الاعتزال واصل بن عطاء كان ينفي الصفات معتقدًا أن إثباتها يؤدي إلى تعدد القدماء؛ وأن ذلك شرك، ولذا كان يقول: "إن من أثبت لله معنى وصفة قديمة فقد أثبت إلهين"(١).

ويرى الشهرستاني أن القول بنفي الصفات كما بدأه واصلٌ لم يكن ناضجًا؛ لأنه شرع فيه على قول ظاهر، وهو الاتفاق على استحالة وجود إلهين قديمين أزليين(٢).

أما المعتزلة الذين خلَفوه فقد عاصروا حركة الترجمة للكتب اليونانية والكتب الفارسية إلى العربية، والتي تشتمل على الفلسفة وبعض الأمور الدينية، وخصوصًا كتب الفلاسفة، والتي انتهى نظرهم فيها إلى رد جميع الصفات إلى كونه عالمًا قادرًا، ثم الحكم بأنهما ذاتيتان(٣).

وقد تأثر المعتزلة بالفلاسفة فقالوا بقولهم في نفي الصفات(٤).

ولذا فإن المعتزلة الذين جاءوا بعد واصل أخذوا بتأثير الفلسفة يفسرون قوله، ويضيفون إليه بعض التعديلات التي لا تؤثر على الجوهر، ويؤيدون ذلك

---

(١) الملل والنحل (١/ ٤٥).
(٢) السابق نفسه.
(٣) الملل والنحل (١/ ٤٥).
(٤) نهاية إقدام العقول (صـــ٩١) للشهرستاني، المنقد من الضلال (صـــ١٠٧) للغزالي.

بشبهات عقلية، فقالوا: إن الله عالمٌ بذاته، قادر بذاته لا بعلمٍ وقدرة هي صفاتٌ قديمة ومعان قائمة به.

وقد ذكر ابن المرتضي إجماعهم على ذلك فقال: " وأما ما أجمعوا عليه فقد أجمعت المعتزلة فقد أجمعوا على أن للعالم محدثًا قديمًا قادرًا عالمًا حيًا لا لمعانٍ، ليس بجسم ولا عرض ولا جوهر، عينا واحدا، لا يدرك بحاسة"(١).

وشبهتهم أننا إذا أثبتنا لله صفات فقد قلنا بوجود آلهة كثيرة؛ لأن الصفات غير الذات.. وهذه شبهةٌ باطلةٌ، فإن صفة الإنسان ليست إنسانًا، فكيف تكون صفة الله إلهًا، وله المثل الأعلى؟ وإنكار الصفات تكذيبٌ لكتاب الله تعالى وسنة نبيه ﷺ.

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية: " قال الشيخ رحمه الله عليه وقد سئل عن جواب شبهة المعتزلة في نفي الصفات ادعوا أن صفات الباري ليست زائدة على ذاته لأنه لا يخلو أما أن يقوم وجوده بتلك الصفة المعينة بحيث يلزم من تقدير عدمها عدمه أولا فإن يقم فقد تعلق وجوده بها وصار مركبا من أجزاء لا يصح وجوده إلا بمجموعها والمركب معلول وإن كان لا يقوم وجوده بها ولا يلزم من تقدير عدمها عدمه فهي عرضية والعرض معلول وهما على الله محال فلم يبق إلا أن صفات الباري غير زائدة على ذاته وهو المطلوب

فأجاب الذي دل عليه الكتاب والسنة أن الله سبحانه له علم وقدرة ورحمة ومشيئة وعزة وغير ذلك وساق النصوص في ذلك إلى أن قال وأما الشبهة الثانية

---

(١) المنية والأمل (صـــ١٣)، تحقيق: الدكتور سامي النشار - الدكتور عصام الدين محمد، ط/ دار المطبوعات الجامعية- الإسكندرية (١٩٧٢م).

وهي شبهة التركيب وهي فلسفية معتزلية والأولى معتزلية محضة فالجواب عنها أيضا من وجهين:

أما الأول فإنهم يثبتون عالمًا وقادرًا ويثبتونه واجبًا بنفسه فاعلاً لغيره، ومعلوم بالضرورة أن مفهوم كونه عالما غير مفهوم الفعل بغيره فإذا كانت ذاته مركبة من هذه المعاني لزم التركيب الذي ادعوه وإن كانت عرضية لزم الافتقار الذي ادعوه، وإن كان الواجب بنفسه لا يتميز عن غيره بصفة الثبوتية فلا واجب، وإذا لم يكن واجبًا لم يلزم من التركيب محال وذلك أنهم إنما نفوا المعاني لاستلزامها ثبوت التركيب المستلزم نفي الوجوب وهذا محال...إنا لا نسلم أن هناك تركيبا من أجزاء بحال وإنما هي ذات قائمة بنفسها مستلزمة للوازمها التي لا يصح وجودها إلا بها وليست صفة الموصوف أجزاءً له ولا أبعاضا يتميز بعضها عن بعض أو تتميز عنه حتى يصح أن يقال هي مركبة منه أو ليست مركبة فثبوت التركيب ونفيه فرع تصوره، وتصوره هنا منتف.

والجواب الثاني: أنه لو فرض أن هذا يسمى مركبًا فليس هذا مستلزمًا للإمكان ولا للحدوث، وذلك أن الذي علم بالعقل والسمع أنه يمتنع أن يكون الرب تعالى فقيرًا إلى خلقه، بل هو الغني عن العالمين.

وقد علم أنه حيٌ قيومٌ بنفسه، وأن نفسه المقدسة قائمةٌ بنفسه وموجودةٌ بذاته، وأنه أحدٌ صمدٌ غنيٌ بنفسه، ليس ثبوته وغناه مستفادًا من غيره، وإنما هو بنفسه، لم يزل ولا يزال حقًا صمدًا قيومًا، فهل يقال في ذلك إنه مفتقرٌ إلى نفسه أو محتاجٌ إلى نفسه؛ لأن نفسه لا تقوم إلا بنفسه، فالقول في صفاته التي هي داخلةٌ في مسمى نفسه هو القول في نفسه"(١).

---

(١) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية (١/ ٦٠٦-٦٠٧)، تحقيق: محمد بن =

رأي أهل السنة والجماعة في الصفات

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية: " فمذهب السلف رضوان الله عليهم إثبات الصفات وإجراؤها على ظاهرها ونفي الكيفية عنها. لأن الكلام في الصفات فرع عن الكلام في الذات وإثبات الذات إثبات وجود؛ لا إثبات كيفية فكذلك إثبات الصفات"(١).

ويقول: "فالأصل في هذا الباب أن يوصف الله بما وصف به نفسه وبما وصفته به رسله: نفيًا وإثباتًا؛ فيثبت لله ما أثبته لنفسه وينفي عنه ما نفاه عن نفسه.

وقد علم أن طريقة سلف الأمة وأئمتها إثبات ما أثبته من الصفات من غير تكييفٍ ولا تمثيلٍ ومن غير تحريفٍ ولا تعطيلٍ.

وكذلك ينفون عنه ما نفاه عن نفسه مع إثبات ما أثبته من الصفات من غير إلحادٍ: لا في أسمائه ولا في آياته، فإن الله تعالى ذم الذين يلحدون في أسمائه وآياته كما قال تعالى: ﴿ وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ فَٱدْعُوهُ بِهَا ۖ وَذَرُوا۟ ٱلَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِىٓ أَسْمَٰٓئِهِۦ ۚ سَيُجْزَوْنَ مَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ ﴾(٢)، وقال تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِىٓ ءَايَٰتِنَا لَا يَخْفَوْنَ عَلَيْنَآ ۗ أَفَمَن يُلْقَىٰ فِى ٱلنَّارِ خَيْرٌ أَم مَّن يَأْتِىٓ ءَامِنًا يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ ۚ ٱعْمَلُوا۟ مَا شِئْتُمْ ﴾(٣) الآية. فطريقتهم تتضمن إثبات الأسماء والصفات مع نفي مماثلة المخلوقات: إثباتا بلا تشبيه وتنزيها بلا تعطيل كما قال تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ

= عبد الرحمن بن قاسم، ط/ مطبعة الحكومة- مكة المكرمة، ط/ الأولى (١٣٩٢هـ).

(١) مجموع الفتاوى (٤/ ٦).

(٢) [الأعراف: ١٨٠].

(٣) [فصلت: ٤٠].

ﱡﭐﱁﱠ(١). ففي قوله ﱡﭐﱫ ﱬ ﱭﱮﱠ ردٌ للتشبيه والتمثيل وقوله: ﱡﭐﱯ ﱰ ﱱﱠ ردٌ للإلحاد والتعطيل(٢).

كما قالوا: إن القرآن مخلوق، واستدلوا بأدلةٍ منها:

١- قوله تعالى: ﱡﭐ ﲁ ﲂ ﲃ ﲄﱠ(٣)، قال القاضي عبد الجبار: " الآية تدل بعمومها على حدوث القرآن، وأنه تعالى خلقه.. ولا دلالة توجب إخراج القرآن من هذا العموم فيجب دخوله فيه"(٤).

ويجاب عنها بأن المراد منها: أن كل شيءٍ مخلوق سوى الله تعالى، فدخل في العموم أفعال العباد حتمًا، ولم يدخل فيه الخالق تعالى وصفاته؛ لأنه سبحانه وتعالى هو الموصوف بصفات الكمال، وصفاته لازمةٌ لذاته المقدسة لا يتصور انفصال صفاته عنه

٢- قوله تعالى: ﱡﭐ ﱺ ﱻ ﱼ ﱽ ﱾ ﱿ ﲀﱠ(٥)، قال الزمخشري: " أي: خلقناه عربيًا غير عجمي: إرادة أن تعقله العرب، ولئلا يقولوا: لولا فصلت آياته"(٦).

نقل شيخ الإسلام عن الإمام أحمد ردًا على هذه الشبهة قوله: " قال أحمد: الجعل من الله قد يكون خلقًا، وقد يكون غير خلقٍ، فالجعل فعلٌ، والفعل قد

---

(١) [الشورى:١١]
(٢) مجموع الفتاوى (٣/ ٣-٤).
(٣) [الرعد:١٦].
(٤) المغني في أبواب العدل والتوحيد (٧/ ٩٤).
(٥) [الزُّخرُف:٣].
(٦) تفسير الكشاف (٤/ ٢٤١).

يكون متعديًا إلى مفعولٍ مباينٍ له: كالخلق، وقد يكون الفعل لازمًا، وإن كان له مفعولٌ في اللغة كان مفعوله قائمًا بالفعل: مثل التكلم؛ فإن التكلم فعلٌ يقوم بالمتكلم، والكلام نفسه قائمٌ بالمتكلم؛ فهو سبحانه جعله قرآنًا عربيًا، فالجعل قائمٌ به، والقرآن العربي قائمٌ به، فإن "الكلام" يتضمن شيئين: يتضمن فعلاً: هو التكلُّم، والحروف المنظومة، والأصوات الحاصلة بذلك الفعل. ولهذا يجعل القول تارةً نوعًا من الفعل؛ وتارةً قسيمًا للفعل كما قد بسطت هذه الأمور في غير هذا الموضع. والله أعلم.

وقد ذكرت في غير هذا الموضع أنه ما احتج أحدٌ بدليلٍ سمعيٍ أو عقليٍ على باطلٍ إلا وذلك الدليل إذا أعطي حقه وميز ما يدل عليه مما لا يدل تبين أنه يدل على فساد قول المبطل المحتج به؛ وأنه دليلٌ لأهل الحق، وأن الأدلة الصحيحة لا يكون مدلولها إلا حقًا، والحق لا يتناقض، بل يصدق بعضه بعضًا، والله أعلم"(١).

٣- قوله تعالى: ﴿ فَلَمَّآ أَتَىٰهَا ﴾(٢)، قال القاضي: " وقوله تعالى: ﴿ نُودِيَ مِن شَٰطِيِ ٱلْوَادِ ٱلْأَيْمَنِ فِي ٱلْبُقْعَةِ ٱلْمُبَٰرَكَةِ مِنَ ٱلشَّجَرَةِ أَن يَٰمُوسَىٰٓ إِنِّيٓ أَنَا ٱللَّهُ رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾ يدل على حدث النداء، من حيث علقه أولا بإتيانه الموضع، وقد علمنا أن الوقت إنما يصح في المحدث دون القديم. ومن حيث قال: ﴿ مِنَ ٱلشَّجَرَةِ ﴾ وقد علمنا أن لفظة «من» إذا دخلت في الكلام لمعنى، فإما أن يراد بها التبعيض، وذلك لا يصح في هذا المكان؛ لأن النداء لا يصح كونه بعضا للشجرة، أو يراد به ابتداء الغاية، وهو الذى يصح في هذا المكان، كقولهم: هذا

(١) مجموع الفتاوى (٨/ ٢٩).
(٢) [القصص: ٣٠].

كتاب من زيد، فكأنه تعالى بين أن ابتداء النداء كان من الشجرة، وهذا يوجب حدوثه فيه ليصح ذلك"(١).

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: " فهذا بيِّنٌ في أنه إنما ناداه حين جاء لم يكن النداء في الأزل كما يقوله "الكلابية" يقولون: إن النداء قائم بذات الله في الأزل وهو لازم لذاته لم يزل ولا يزال مناديا له لكنه لما أتى خلق فيه إدراكا لما كان موجودا في الأزل. والقرآن والسنة وكلام السلف قاطبة يقتضي أنه إنما ناداه وناجاه حين أتى؛ لم يكن النداء موجودا قبل ذلك فضلا عن أن يكون قديما أزليا. وقال تعالى: ﴿فَلَمَّا ذَاقَا ٱلشَّجَرَةَ بَدَتْ لَهُمَا سَوْءَٰتُهُمَا وَطَفِقَا يَخْصِفَانِ عَلَيْهِمَا مِن وَرَقِ ٱلْجَنَّةِ ۖ وَنَادَىٰهُمَا رَبُّهُمَآ أَلَمْ أَنْهَكُمَا عَن تِلْكُمَا ٱلشَّجَرَةِ وَأَقُل لَّكُمَآ إِنَّ ٱلشَّيْطَٰنَ لَكُمَا عَدُوٌّ مُّبِينٌ﴾(٢)، وهذا يدل على أنه لما أكلا منها ناداهما لم ينادهما قبل ذلك. وقال تعالى: ﴿ وَيَوْمَ يُنَادِيهِمْ فَيَقُولُ مَاذَآ أَجَبْتُمُ ٱلْمُرْسَلِينَ ﴾(٣)، ﴿ وَيَوْمَ يُنَادِيهِمْ فَيَقُولُ أَيْنَ شُرَكَآءِىَ ٱلَّذِينَ كُنتُمْ تَزْعُمُونَ ﴾(٤) فجعل النداء في يوم معين وذلك اليوم حادث كائن بعد أن لم يكن وهو حينئذ يناديهم؛ لم ينادهم قبل ذلك"(٥).

٤- قوله تعالى: ﴿مَا يَأْتِيهِم مِّن ذِكْرٍ مِّن رَّبِّهِم مُّحْدَثٍ إِلَّا ٱسْتَمَعُوهُ وَهُمْ يَلْعَبُونَ﴾(٦)، قال القاضي: " يدل على حدث القرآن لأنه تعالى قد نص على أن

---

(١) متشابه القرآن (صـــ٦١٤) للقاضي.

(٢) [الأعراف:٢٢].

(٣) [القصص:٦٥].

(٤) [القصص:٦٢].

(٥) مجموع الفتاوى (٦/ ٢٢٤).

(٦) [الأنبياء:٢].

الذكر محدث، وبين بغير آية أن الذكر هو القرآن، بقوله: ﴿ إِنۡ هُوَ إِلَّا ذِكۡرٞ وَقُرۡءَانٞ مُّبِينٞ ﴾ (١)، وقوله: ﴿ وَهَٰذَا ذِكۡرٞ مُّبَارَكٌ أَنزَلۡنَٰهُۚ ﴾(٢) فإذا صح أنه ذكر، وثبت بهذه الآية حدوث الذكر، فقد وجب القول بحدوث القرآن"(٣).

وأجاب شيخ الإسلام على هذه الشبهة بقوله: "إن أردت بقولك محدث أنه مخلوقٌ منفصلٌ عن الله كما يقول الجهمية والمعتزلة والنجارية فهذا باطلٌ لا نقوله؛ وإن أردت بقولك: إنه كلامٌ تكلم الله به بمشيئته بعد أن لم يتكلم به بعينه -وإن كان قد تكلم بغيره قبل ذلك مع أنه لم يزل متكلمًا إذا شاء فإنا نقول بذلك، وهو الذي دل عليه الكتاب والسنة وهو قول السلف وأهل الحديث"(٤).



(١) [يس:٦٩].
(٢) [الأنبياء:٥٠].
(٣) متشابه القرآن (صـــ٥٦٥).
(٤) مجموع الفتاوى (٦/ ١٦١).

المطلب الثاني

الأصل الثاني عند المعتزلة: العدل

قال القاضي: "وأما الأصل الثاني من الأصول الخمسة، وهو الكلام في العدل، وهو كلامٌ يرجع إلى أفعال القديم تعالى، وما يجوز عليه، وما لا يجوز؛ فلذلك أوجبنا تأخير الكلام في العدل عن الكلام في التوحيد"(١).

وقال في تعريف العدل: "واعلم أن العدل مصدر عدل يعدل عدلاً، كما أن الضرب مصدر ضرب يضرب ضربًا، وقد يذكر ويراد به الفعل، ويذكر ويراد به الفاعل، فإذا وصف به الفعل فالمراد به كل فعلٍ حسنٍ يفعله الفاعل؛ لينفع به غيره أو ليضره".. فأما إذا وصف به الفاعل: فعلى طريق المبالغة، كقولهم: للصائم صوم، وللراضي رضا، وللمنور نور"(٢).

والمراد أن أفعال الله تعالى كلها حسنة، وأنه لا يفعل القبيح، ولا يخل بما هو واجب عليه"(٣).

قال القاضي عبد الجبار: "فإن قيل: فأخبرني عن العدل ما هو؟

قيل له: هو العلم بتنزيه الله عز وجل عن كل قبيح، وأن أفعاله كلها حسنة.

---

(١) شرح الأصول الخمسة (صـــ٢١).
(٢) شرح الأصول الخمسة (صـــ٣٠١).
(٣) شرح الأصول الخمسة (صـــ١٣٢).

وتفسير ذلك أن تعلم أن جميع أفعال العباد من الظلم والجور وغيرهما لا يجوز أن يكون من خلقه، ومن أضاف ذلك إليه فقد نسب إليه الظلم والسفه، وخرج من القول بالعدل. ونعلم أن الله عز وجل لا يكلف الكافر الإيمان، ولم يعطه القدرة عليه، وأنه لا يكلف العبد ما لا يطيقه، وإنما أُتي الكافر في اختياره الكفر من قبل نفسه لا من قبل الله عز وعلا. وتعلم تعالى أن لا يريد المعاصي ولا يشاؤها، ولا يختارها ولا يرضاها، بل كرها ويسخطها، وإنما يريد الطاعات ويرضاها ويحبها ويختارها، وتعلم أن لا يعذب أطفال المشركين في النار بذنوب آبائهم؛ لأنه تعالى قال: ﴿ وَلَا تَكْسِبُ كُلُّ نَفْسٍ إِلَّا عَلَيْهَا ﴾(١)، ولا يعذب أحدًا بذنب غيره؛ لأن ذلك قبيح، وتعالى سبحانه عن ذلك، وتعلم أنه لا يجوز في حكمه أن يمرض أو يسقم إلا لمنفعةٍ، وكل من قال خلاف ذلك فقد جوَّز على الله الظلم، ونسب إليه السفه.

وتعلم أنه أحسن نظرًا للخلق الذين كلفهم منهم لأنفسهم، وأنه قد دلهم على ما كلفهم، وبين لهم طريق الحق ليأتوه، وطريق الباطل ليوقوه، فمن هلك لم يهلك إلا عن بينة.

ونعلم أن كل ما بنا من نعمة فمن الله عز وجل كما قال تعالى: ﴿ وَمَا بِكُم مِّن نِّعْمَةٍ فَمِنَ ٱللَّهِ ﴾(٢)، ما وصل إلينا من جهته أو من جهة غيره، فإذا عرفت هذه الجملة صرت عالمًا بالعدل"(٣).

---

(١) في المطبوع: ﴿ وَلَا تَكْسِبُ كُلُّ نَفْسٍ إِلَّا عَلَيْهَا ﴾ بدون الواو، والصحيح ما أثبته. [الأنعام:١٦٤].

(٢) [النحل:٥٣].

(٣) الأصول الخمسة (صـــ٦٨) للقاضي عبد الجبار (ت:٤٢٥هـ)، حققه وقدم له: د/ =

واستدل القاضي على أن الله لا يفعل القبيح بوجهٍ من الوجوه، وكذلك لا يريده بقوله: " وتحرير الدلالة على ذلك هو أنه تعالى عالمٌ بقبح القبيح، ومستغن عنه، عالمٌ باستغنائه عنه، ومن كان هذا حاله لا يختار القبيح بوجهٍ من الوجوه.

أما الذي يدل على أنه تعالى عالمٌ بالقبيح فلأنه تعالى عالمٌ بذاته، ومن حق العالم لذاته أن يعلم جميع المعلومات على الوجوه التي يصح أن تعلم عليها، ومن الوجوه التي يصح أن يعلم المعلوم عليه قبح القبائح، فيجب أن يكون القديم تعالى عالمًا به.

وأما الذي يدل على أنه تعالى مستغنٍ عن القبيح.. فلأنه تعالى غنيٌ لا تجوز عليه الحاجة أصلاً.

وأما الذي يدل على أنه تعالى عالمٌ باستغنائه عن القبيح، فهو داخلٌ في الدلالة الأولى التي تنبني على أنه تعالى عالمٌ لذاته.

وأما الذي يدل على أن من كان هذا حاله لا يختار القبيح بوجهٍ من الوجوه، هو أنا نعلم ضرورة في الشاهد أن أحدنا إذا كان عالمًا بقبح القبيح مستغنيًا عنه عالمًا باستغنائه عنه، فإنه لا يختار القبيح ألبتة، وإنما لا يختاره لعلمه بقبحه ولغناه عنه.. يبين ما ذكر ويوضحه أن أحدنا لو خير بين الصدق والكذب، وكان النفع في أحدهما كالنفع في الآخر، وقيل له: إن كذبت أعطيناك درهمًا، وإن صدقت أعطيناك درهمًا، وهو عالمٌ بقبح الكذب مستغنٍ عنه عالمٌ باستغنائه

=

فيصل بدير عون، ط/ لجنة التأليف والتعريب والنشر- جامعة الكويت، ط/ الأولى (١٩٩٨م).

عنه، فإنه لا يختار الكذب على الصدق..؛ لعلمه بقبحه، وبغناه عنه، وهذه العلة بعينها قائمةٌ في حق القديم تعالى، فيجب أن لا يختاره ألبتة؛ لأن طرق الأدلة لا تختلف شاهدً وغائبًا"(١).

وقال القاضي: "إن كتاب الله المحكم يوافق ما ذكرناه من القول بالتوحيد والعدل- ثم استدل على قوله- كقوله تعالى: ﴿ وَٱللَّهُ لَا يُحِبُّ ٱلْفَسَادَ ﴾(٢)، وقوله تعالى: ﴿ وَلَا يَرْضَىٰ لِعِبَادِهِ ٱلْكُفْرَ ﴾ الآية، ثم يقول: وهذه الآيات تدل على أن الله تعالى لا يريد الفساد، ولا يحبه، سواءٌ كان من جهته أو من جهة غيره.."(٣).

ومن الآيات التي استدل بها القاضي أن الله لا يريد القبيح والشر قوله تعالى: ﴿ وَمَا ٱللَّهُ يُرِيدُ ظُلْمًا لِّلْعَالَمِينَ ﴾(٤) فيقول: " إن قوله ظلمًا نكرة، والنكرة في النفي تعم، فظاهر الآية يقتضي أنه تعالى لا يريد شيئًا وقع عليه اسم الظلم"(٥).

ومن الأدلة العقلية التي استدل بها قوله: " إن إرادة القبيح إنما تقبح لكونها إرادةً للقبيح، بدليل أنها متى عرف كونها على هذه الصفة عرف قبحها"(٦).

فالمعتزلة يعتقدون أن الله لا يخلق الشر ولا يريده، ولم يقدر المعاصي على العباد، ولكنهم هم يخلقون أفعالهم، ويفعلون ما لا يريد الله فعله ولم يقدره، وهذه هي فلسفتهم في القدر، وأصل شبهتهم عدم تفريقهم بين نوعي الإرادة:

---

(١) شرح الأصول الخمسة (صـ٣٠٢-٣٠٣).
(٢) [البقرة:٢٠٥].
(٣) شرح الأصول الخمسة (صـ٤٥٩).
(٤) [غافر:٣١].
(٥) شرح الأصول الخمسة (صـ٤٥٩).
(٦) شرح الأصول الخمسة (صـ٤٦٢).

أ- الإرادة الكونية: وهي التي بمعنى المشيئة والقدرة، فلا يكون في الكون إلا ما يشاؤه الله ويريد وقوعه، سواء أكان يحبه أم يكرهه، كما قال تعالى: ﴿ وَٱللَّهُ خَلَقَكُمۡ وَمَا تَعۡمَلُونَ ﴾(١)، وقوله تعالى: ﴿ ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيۡءٖۖ وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ وَكِيلٞ ﴾(٢).

ب- الإرادة الشرعية: وهي التي بمعنى المحبة، فكل ما أمر الله به وشرعه، فإنه يجب فعله سواء أطاعه العباد فيه أم عصوه، وطاعتهم أو معصيتهم لا تخرج عن إرادته الكونية الشاملة.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: " وأما الإيجاب عليه سبحانه وتعالى، والتحريم بالقياس على خلقه، فهذا قول القدرية، وهو قول مبتدع مخالف لصحيح المنقول وصريح المعقول، وأهل السنة متفقون على أنه سبحانه خالق كل شيءٍ ومليكه، وأن ما شاء كان وما لم يشأ لم يكن، وأن العباد لا يوجبون عليه شيئا، ولهذا كان من قال من أهل السنة بالوجوب، قال: إنه كتب على نفسه، وحرم على نفسه؛ لا أن العبد نفسه يستحق على الله شيئا، كما يكون للمخلوق على المخلوق؛ فإن الله هو المنعم على العباد بكل خيرٍ، فهو الخالق لهم، وهو المرسل إليهم الرسل، وهو الميسر لهم الإيمان، والعمل الصالح. ومن توهم من القدرية والمعتزلة ونحوهم أنهم يستحقون عليه من جنس ما يستحقه الأجير على من استأجره؛ فهو جاهلٌ في ذلك.

وإذا كان كذلك: لم تكن الوسيلة إليه إلا بما من به من فضله وإحسانه، والحق الذي لعباده هو من فضله وإحسانه، ليس من باب المعاوضة، ولا من

(١) [الصافات:٩٦].
(٢) [الزُّمَر:٦٢].

باب ما أوجبه غيره عليه فإنه سبحانه يتعالى عن ذلك"[١].



(١) اقتضاء الصراط المستقيم (٢/ ٣١٠-٣١١).

المطلب الثالث

الأصل الثالث عند المعتزلة: الوعد والوعيد

المراد بالوعد والوعيد عند المعتزلة أنه يجب على الله أن يعذب العصاة، ولا يعفو عنهم، ولا يقبل الشفاعة فيهم، ولا يخرجهم من النار أبدًا.

قال القاضي: " فإن قيل: فأخبرني عن الوعد والوعيد ما هما؟

قيل له: العلم بأن كل ما وعد الله به من الثواب لمن أطاعه، وتوعده من العقاب لمن عصاه، فسيفعله لا محالة؛ لأنه لا يبدل القول لديه، ولا يجوز عليه الخُلف في وعده ووعيده، ولا الكذب في الإخبار به بخلاف ما ذهب إليه المرجئة"(١).

ومن الأدلة التي استدل بها المعتزلة على إيجاب الوعد والوعيد على الله تعالى، واستحالة الخلف في ذلك:

قوله تعالى: ﴿ وَمَن يَخْرُجْ مِنْ بَيْتِهِۦ مُهَاجِرًا إِلَى ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ثُمَّ يُدْرِكْهُ ٱلْمَوْتُ فَقَدْ وَقَعَ أَجْرُهُۥ عَلَى ٱللَّهِ ﴾(٢).

قال الزمخشري: "فقد وقع أجره على الله فقد وجب ثوابه عليه: وحقيقة الوجوب: الوقوع والسقوط ﴿ فَإِذَا وَجَبَتْ جُنُوبُهَا ﴾(٣)، ووجبت الشمس: سقط

(١) الأصول الخمسة (صـ٦٨).
(٢) [النساء:١٠٠].
(٣) [الحج:٣٦].

قرصها. والمعنى: فقد علم الله كيف يثيبه، وذلك واجبٌ عليه"(١).

قال القاضي: " اعلم أنه تعالى إذا كلفنا الأفعال الشاقة، فلا بد من أن يكون في مقابلها من الثواب ما يقابله، بل لا يكفي هذا القدر حتى يبلغ في الكثرة حدًا لا يجوز الابتداء بمثله ولا التفضل به..، وإنما قلنا: إن هذا هكذا؛ لأنه لم يكن في مقابلة هذه الأفعال الشاقة ما ذكرناه، كان يكون القديم تعالى ظالمًا"(٢).

ويجاب على أدلتهم بأن أهل السنة والجماعة يقولون بأن الله إذا وعد عباده بشيءٍ كان وقوعه واجبًا عليه بحكم الوعد لا بحكم الاستحقاق؛ فإن العبد لا يستحق بنفسه على الله شيئًا.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية عن مذهب أهل السنة: " واتفقوا على أن الله تعالى إذا وعد عباده بشيء كان وقوعه واجبا بحكم وعده فإن الصادق في خبره الذي لا يخلف الميعاد"(٣).

ومن شبهات المعتزلة في الوعيد استدلالهم بقوله تعالى: ﴿ بَلَىٰ مَن كَسَبَ سَيِّئَةً وَأَحَاطَتْ بِهِۦ خَطِيٓـَٔتُهُۥ فَأُوْلَٰٓئِكَ أَصْحَٰبُ ٱلنَّارِۖ هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ ﴿٨١﴾ ﴾(٤).

قال القاضي: " دلت الآية على أن من غلبت كبائره على طاعاته؛ لأن هذا هو المعقول من الإحاطة في باب الخطايا، لأن ما سواه من الإحاطة التي تستعمل في الأجسام يستحيل فيها هو من أهل النار مخلدٌ فيها"(٥).

---

(١) الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل (١/ ٥٥٧).

(٢) شرح الأصول الخمسة (صـ٦١٤-٦١٥).

(٣) منهاج السنة النبوية (١/ ٣٢٦).

(٤) [البقرة:٨١].

(٥) متشابه القرآن (صــ١٦٦)، ط/ مطبعة النصر

ويجاب عنه بما قاله ابن كثير: " يقول تعالى: ليس الأمر كما تمنيتم ولا كما تشتهون، بل الأمر أنه من عمل سيئة وأحاطت به خطيئته وهو من وافى يوم القيامة وليست له حسنة بل جميع أعماله سيئات فهذا من أهل النار(١).

وقال القرطبي: " قوله تعالى:" سيئة" السيئة الشرك. قال ابن جريج قلت لعطاء:" من كسب سيئة"؟ قال: الشرك، وتلا" ﴿ وَمَن جَآءَ بِٱلسَّيِّئَةِ فَكُبَّتۡ وُجُوهُهُمۡ فِي ٱلنَّارِ ﴾ [النمل: ٩٠]»(٢).

وشبهةٌ أخرى ذكرها القاضي عبد الجبار مستدلاً بها على خلود العصاة في النار، في قوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلۡمُجۡرِمِينَ فِي عَذَابِ جَهَنَّمَ خَٰلِدُونَ ﴾(٣)، يقول: " إن المجرم اسمٌ يتناول الكافر والفاسق جميعًا، فيجب أن يكونا مرادين بالآية معنيين بالنار؛ لأنه تعالى لو أراد أحدهما دون الآخر لبينه، فلما لم يبينه دل على أنه أرادهما جميعًا، أما من جهة اللغة؛ فلأنهم يفرقون بين قولهم: مذنب، وبين قولهم: مجرم، فكما أن المذنب شاملٌ لهما جميعًا، فكذلك المجرم، وأما من جهة الشرع؛ فلأن أهل الشرع لا يفرقون بين قولهم مجرمٌ لزناه، وبين قولهم فاسقٌ لزناه.."(٤).

ويجاب عنه بأن المراد هنا بالمجرمين: الكافرين، يقول شيخ المفسرين الطبري: " يقول تعالى ذكره: ﴿ إِنَّ ٱلۡمُجۡرِمِينَ ﴾ وهم الذين اجترموا في الدنيا الكفر بالله، فاجترموا به في الآخرة ﴿ فِي عَذَابِ جَهَنَّمَ خَٰلِدُونَ ﴾ يقول: هم فيه ماكثون"(٥).

---

(١) تفسير ابن كثير (١/ ٢٠٨).
(٢) تفسير القرطبي (٢/ ١٢).
(٣) [الزخرف:٧٤].
(٤) شرح الأصول الخمسة (صــ٦٦٠-٦٦١).
(٥) تفسير الطبري (٢١/ ٦٤٣).

ورد فخر الدين الرازي على القاضي فقال: " احتج القاضي على القطع بوعيد الفسق بقوله: ﴿ إِنَّ ٱلْمُجْرِمِينَ فِي عَذَابِ جَهَنَّمَ خَٰلِدُونَ ﴿٧٤﴾ لَا يُفَتَّرُ عَنْهُمْ وَهُمْ فِيهِ مُبْلِسُونَ ﴿٧٥﴾ ﴾(١) ولفظ المجرم يتناول الكافر والفاسق، فوجب كون الكل في عذاب جهنم، وقوله خالدون يدل على الخلود، وقوله أيضا لا يفتر عنهم يدل على الخلود والدوام أيضا والجواب: أن ما قبل هذه الآية وما بعدها، يدل على أن المراد من لفظ المجرمين هاهنا الكفار، أما ما قبل هذه الآية فلأنه قال: ﴿يَٰعِبَادِ لَا خَوْفٌ عَلَيْكُمُ ٱلْيَوْمَ وَلَآ أَنتُمْ تَحْزَنُونَ ﴿٦٨﴾ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِـَٔايَٰتِنَا وَكَانُوا۟ مُسْلِمِينَ ﴿٦٩﴾﴾(٢) فهذا يدل على أن كل من آمن بآيات الله وكانوا مسلمين، فإنهم يدخلون تحت قوله: ﴿يَٰعِبَادِ لَا خَوْفٌ عَلَيْكُمُ ٱلْيَوْمَ وَلَآ أَنتُمْ تَحْزَنُونَ ﴿٦٨﴾ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِـَٔايَٰتِنَا وَكَانُوا۟ مُسْلِمِينَ ﴿٦٩﴾﴾، والفاسق من أهل الصلاة آمن بالله تعالى وبآياته وأسلم، فوجب أن يكون داخلاً تحت ذلك الوعد، ووجب أن يكون خارجًا عن هذا الوعيد، وأما ما بعد هذه الآية فهو قوله: ﴿ جِئْنَٰكُم بِٱلْحَقِّ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَكُمْ لِلْحَقِّ كَٰرِهُونَ ﴾ (٣)، والمراد بالحق هاهنا إما الإسلام وإما القرآن، والرجل المسلم لا يكره الإسلام ولا القرآن، فثبت أن ما قبل هذه الآية وما بعدها، يدل على أن المراد من المجرمين الكفار، والله أعلم"(٤).

أيضًا من الشبهات التي أثارها المعتزلة في تخليد مرتكبي الكبائر في النار

---

(١) [الزخرف:٧٤-٧٥]

(٢) [الزخرف:٦٨-٦٩].

(٣) [الزُّخرُف:٧٨].

(٤) مفاتيح الغيب= التفسير الكبير (٢٧/ ٦٤٣)، ط/ دار إحياء التراث العربي، ط/ الثالثة (١٤٢٠هـ).

استدلوا بقوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَٰلَ ٱلْيَتَٰمَىٰ ظُلْمًا إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِى بُطُونِهِمْ نَارًا ۖ وَسَيَصْلَوْنَ سَعِيرًا ﴾(١)، قال القاضي عبد الجبار معقبًا على هذه الآية: " يدل على أن الفاسق من أهل الصلاة متوعّد بالنار، وأنه سيصلاها لا محالة ما لم يتب لأن الذى يأكل أموال اليتامى ليس هو الكافر فلا يصح حمله عليه. ويجب كونه عامًا في كل من هذا حاله، والأغلب ممن يوصف بذلك أن يكون من أهل الصلاة، وأقل أحواله أن يدخل الجميع فيه، فيجب أن يقال بعمومه"(٢).

قال القرطبي رادًا على هذه الشبهة: "وهذه آية من آيات الوعيد، ولا حجة فيها لمن يكفر بالذنوب، والذي يعتقده أهل السنة أن ذلك نافذٌ على بعض العصاة، فَيَصْلَى ثم يحترق ويموت، بخلاف أهل النار لا يموتون ولا يحيون، فكأن هذا جمعٌ بين الكتاب والسنة، لئلا يقع الخبر فيهما على خلاف مخبره، ساقطٌ بالمشيئة عن بعضهم، لقوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ ﴾(٣). وهكذا القول في كل ما يرد عليك من هذا المعنى.

روى مسلم في صحيحه عن أبي سعيد الخدري قال: قال رسول الله ﷺ: "أما أهل النار الذين هم أهلها فيها، فإنهم لا يموتون فيها، ولا يحيون، ولكن ناسٌ أصابتهم النار بذنوبهم- أو قال بخطاياهم- فأماتهم الله إماتة، حتى إذا كانوا فحمًا، أذن بالشفاعة، فجئ بهم ضبائرُ ضبائرُ، فبُثوا على أنهار الجنة، ثم قيل: يا أهل الجنة أفيضوا عليهم، فينبتون كما تنبت الحبة في حميل السَّيل»(٤).

---

(١) [النساء: ١٠].

(٢) متشابه القرآن (صــ٢٤٧).

(٣) [النساء:٤٨].

(٤) تفسير القرطبي (٥/ ٥٤)، والحديث رواه مسلم (كتاب الإيمان- باب إثبات الشفاعة =

ويذكر القاضي عبد الجبار شبهةً عقليةً غريبةً وعجيبةً فيقول: "العاصي لا يخلو حاله من أحد أمرين: إما أن يُعفى عنه، أو لا يعفى عنه، فإن لم يعفَ عنه، فقد بقي في النار خالدًا، وهو الذي نقوله، وإن عُفي عنه فلا يخلو: إما أن يدخل الجنة أو لا. فإن لم يدخل الجنة لم يصح؛ لأنه لا دار بين الجنة والنار، فإذا لم يكن في النار وجب أن يكون في الجنة لا محالة، وإذا دخل الجنة فلا يخلو: إما أن يدخلها مثابًا أو متفضلاً عليه، لا يجوز أن يدخل الجنة متفضلاً عليه؛ لأن الأمة اتفقت على أن المكلف إذا دخل الجنة فلا بد من أن يكون حاله متميزًا عن حال الولدان المخلدين، وعن حال الأطفال والمجانين، ولا يجوز أن يدخل الجنة مثابًا؛ لأنه غير مستحقٍ، وإثابة من لا يستحق الثواب قبيح، والله تعالى لا يفعل القبيح..؛ لذا يجب أن يكون معاقبًا على ما نقوله"(١).

ويجاب عنه: بأن الفاسق في حال العفو عنه يدخل الجنة تفضلاً من الله سبحانه وتعالى، بدليل قوله تعالى: ﴿ ٱلَّذِىٓ أَحَلَّنَا دَارَ ٱلْمُقَامَةِ مِن فَضْلِهِۦ لَا يَمَسُّنَا فِيهَا نَصَبٌ وَلَا يَمَسُّنَا فِيهَا لُغُوبٌ ﴾(٢)، وقول النبي ﷺ: «**لن ينجي أحدًا منكم عملُه**» قالوا: ولا أنت يا رسول الله؟ قال: «ولا أنا، إلا أن يتغمدني الله برحمةٍ»(٣)، فالآية والحديث فيهما دلالةٌ على أن الله تعالى يدخل من يشاء من عبادة الجنة بفضله جل في علاه، وفي هذا بطلانٌ لقولهم: ولا يجوز أن يدخل

=

وإخراج الموحدين من النار-١٨٥-١/ ١٧٢).

(١) شرح الأصول الخمسة (صـ١٣٦).

(٢) [فاطر:٣٥].

(٣) رواه البخاري (كتاب الرقاق- باب القصد والمداومة على العمل-٦٤٦٣-٨/ ٩٨)، ومسلم (كتاب صفة القيامة والجنة والنار- باب لن يدخل أحدٌ الجنة بعمله بل برحمة الله تعالى-٢٨١٦-٤/ ٢١٦٩).

الجنة متفضلاً عليه.

هذا في حال العفو عن الفاسق يدخل الجنة بفضلٍ من الله تعالى ورحمةٍ، أما في حال عدم العفو عنه فإن الله تعالى يعذبه على قدر ذنبه، ثم يدخله الجنة، فلا يخلد في النار؛ لقوله تعالى: ﴿ فَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُۥ ﴾(١)، فهذا الخير يرى ثمرته بعد عذابه في النار على قدر ذنبه، ثم يُخرج من النار إلى الجنة، فإذا دخلها لا يخرج منها؛ لقوله تعالى: ﴿لَا يَمَسُّهُمْ فِيهَا نَصَبٌ وَمَا هُم مِّنْهَا بِمُخْرَجِينَ﴾(٢).

ومما يدل كذلك على أن الفاسق ينقى من ذنوبه ثم يدخل الجنة ليرى الخير الذي قدمه ما رواه أبو سعيد الخدري رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «**يدخل أهل الجنةِ الجنةَ، وأهل النارِ النارَ**» ، ثم يقول الله تعالى: «**أخرجوا من النار من كان في قلبه مثقال حبةٍ من خردلٍ من إيمانٍ، فيُخرجون منها قد اسودوا، فيُلقَون في نهر الحيا، أو الحياة – شك مالكٌ– فينبتون كما تنبت الحبة في جانب السيل، ألم تر أنها تخرج صفراء ملتوية**»(٣)، وهذا يدل على بطلان قولهم: إن الفاسق في حال عدم العفو عنه يخلد في النار.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: "..أهل السنة.. يقولون: إنه يجوز أن يعفو عن المذنب من المؤمنين، فلا يخلد أحدًا من أهل التوحيد، ويخرج منها من كان في قلبه مثقال ذرة من إيمان"(٤).

---

(١) [الزلزلة:٧].
(٢) [الحِجر:٤٨].
(٣) رواه البخاري (كتاب الإيمان– باب تفاضل أهل الإيمان في الأعمال–٢٢–١/ ١٣).
(٤) منهاج السنة النبوية (١/ ٢٥١).

وقال ابن القيم: "هذا وعيد، وإخلاف الوعيد لا يذم بل يمدح، والله تعالى يجوز عليه إخلاف الوعيد، ولا يجوز عليه خلف الوعد، والفرق بينهما أن الوعيد حقه فإخلافه عفو وهبة وإسقاط، وذلك موجب كرمه وجوده وإحسانه، والوعد حق عليه أوجبه على نفسه والله لا يخلف الميعاد.

قالوا: ولهذا مدح به كعب بن زهير رسول الله ﷺ حيث يقول:

نبئت أن رسول الله أوعدني والعفو عند رسول الله مأمول

وتناظر في هذه المسألة أبو عمرو بن العلاء وعمرو بن عبيد، فقال عمرو بن عبيد: يا أبا عمرو لا يخلف الله وعده وقد قال ﴿وَمَن يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُّتَعَمِّدًا﴾(١) الآية، فقال له أبو عمرو: ويحك يا عمرو، من العجمة أتيت، إن العرب لا تعد إخلاف الوعيد ذمًا بل جودًا وكرمًا، أما سمعت قول الشاعر:

ولا يرهب ابن العم ما عشت صولتي ولا يختشي من سطوة المتهدد
وإني إن أوعدته أو وعدته لمخلفُ إيعادي ومنجزٌ موعدي(٢)

وقال الطحاوي صاحب العقيدة الطحاوية المشهورة: "وأهل الكبائر من أمة محمد صلى الله عليه وسلم في النار لا يخلدون، إذا ماتوا وهم موحدون، وإن لم يكونوا تائبين، بعد أن لقوا الله عارفين. وهم في مشيئته وحكمه، إن شاء غفر لهم وعفا عنهم بفضله، كما ذكر عز وجل في كتابه: ﴿وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ﴾(٣)، وإن شاء عذبهم في النار بعدله، ثم يخرجهم منها برحمته وشفاعة

---

(١) [النساء: ٩٣]

(٢) مدارج السالكين بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين-١/ ٤٠٠).

(٣) [النساء: ٤٨ و ١١٦].

الشافعين من أهل طاعته، ثم يبعثهم إلى جنته. وذلك بأن الله تعالى تولى أهل معرفته، ولم يجعلهم في الدارين كأهل نكرته، الذين خابوا من هدايته، ولم ينالوا من ولايته. اللهم يا ولي الإسلام وأهله، ثبتنا على الإسلام حتى نلقاك به"(١).



(١) متن الطحاوية (ص٦٥-٦٧) شرح وتعليق الشيخ الألباني، ط/ المكتب الإسلامي- بيروت، ط/ الثانية (١٤١٤هـ)، وانظر: شرح العقيدة الطحاوية (٢/ ٥٢٤) لابن أبي العز الحنفي، شعيب الأرنؤوط - عبد الله بن المحسن التركي، ط/ مؤسسة الرسالة - بيروت، ط/ العاشرة (١٤١٧هـ- ١٩٩٧م).

المطلب الرابع
الأصل الرابع عند المعتزلة: المنزلة بين المنزلتين

هذا الأصل هو بداية نشأة المعتزلة، يقول الشهرستاني: "والسبب فيه أنه دخل واحدٌ على الحسن البصري فقال: يا إمام الدين لقد ظهرت في زماننا جماعةٌ يكفرون أصحاب الكبائر، والكبيرة عندهم كفر يخرج به عن الملة، وهم وعيدية الخوارج.

وجماعةٌ يرجئون أصحاب الكبائر، والكبيرة عندهم لا تضر مع الإيمان، بل العمل على مذهبهم ليس ركنًا من الإيمان، ولا يضر مع الإيمان معصية كما لا ينفع مع الكفر طاعة، وهم مرجئة الأمة، فكيف تحكم لنا في ذلك اعتقادًا؟

فتفكر الحسن في ذلك، وقبل أن يجيب، قال واصل بن عطاء: أنا لا أقول إن صاحب الكبيرة مؤمنٌ مطلقًا ولا كافرٌ مطلقًا، بل هو في منزلة بين المنزلتين: لا مؤمن ولا كافر، ثم قام واعتزل إلى أسطوانةٍ من أسطوانات المسجد، يقرر ما أجاب على جماعة من أصحاب الحسن.

فقال الحسن: اعتزل عنا واصل فسمي هو وأصحابه معتزلة"(١).

قال الشهرستاني أيضًا: "ووجه تقريره أنه قال: إن الإيمان عبارة عن خصال خير إذا اجتمعت سمي المرء مؤمنًا وهو اسم مدحٍ، والفاسق لم يستجمع

---

(١) الملل والنحل (١/ ٤٥).

خصال الخير، ولا استحق اسم المدح، فلا يسمى مؤمنًا وليس هو بكافرٍ مطلقًا أيضًا، لأن الشهادة وسائر أعمال الخير موجودةٌ فيه لا وجه لإنكارها، لكنه إذا خرج من الدنيا على كبيرة من غير توبة فهو من أهل النار خالد فيها، إذ ليس في الآخرة إلا فريقان: فريق في الجنة وفريق في السعير، لكنه يخفف عنه العذاب، وتكون دركته فوق دركة الكفار.

وتابعه على ذلك عمرو بن عبيد بعد أن كان موافقًا له في القدر وإنكار الصفات"(١).

قال القاضي: " فإن قيل: أخبرني عن المنزلة بين المنزلتين ما هي؟

قيل له: هو العلم بأن من قتل أو زنى أو ارتكب كبيرة فهو فاسقٌ ليس بمؤمن، ولا حكمه حكم المؤمن في التعظيم والمدح؛ لأنه يلعن ويتبرأ منه، وليس بكافرٍ ولا حكمه حكم الكافر في أنه لا يدفن في مقابر المسلمين، ولا يصلى عليه، ولا يزوج منه، فله منزلة بين المنزلتين، خلاف من قال إنه كافر من الخوارج، وقول من قال إنه مؤمن من المرجئة"(٢).

وقال أيضًا: "إن صاحب الكبيرة له اسمٌ بين الاسمين، فلا يكون اسمه اسم الكافر، ولا اسم المؤمن، وإنما يسمى فاسقًا، وكذلك صاحب الكبيرة له حكمٌ بين الحكمين، فلا يكون حكمه حكم الكافر، ولا حكم المؤمن بل يفرد له حكم ثالث، وهذ الحكم الذي ذكرناه هو سبب تلقيب المسألة بالمنزلة بين المنزلتين، فإن صاحب الكبيرة له منزلة تتجاذبها هاتان المنزلتان، فليست منزلته منزلة الكافر ولا منزلة المؤمن، بل منزلة بينهما"(٣).

---

(١) الملل والنحل (١/ ٤٥).

(٢) الأصول الخمسة (صـــ٦٩).

(٣) شرح الأصول الخمسة (صــ٦٩٧).

قال الإسفراييني: "ومما اتفقوا عليه من فضائحهم قولهم: إن حال الفاسق الملي منزلة بين منزلتين، لا هو مؤمن ولا هو كافر، وإنه إن خرج من الدنيا قبل أن يتوب يكون خالدًا مخلدًا في النار مع جملة الكفار، ولا يجوز لله تعالى أن يغفر له أو يرحمه، ولو أنه رحمه وغفر له يخرج من الحكمة، وسقط من منزلة الآلهية بغفران الشرك به قال تعالى: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغۡفِرُ أَن يُشۡرَكَ بِهِۦ وَيَغۡفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُۚ وَمَن يُشۡرِكۡ بِٱللَّهِ فَقَدِ ٱفۡتَرَىٰٓ إِثۡمًا عَظِيمًا ﴾"(١).

قال شيخ الإسلام ابن تيمية في معرض الرد على مقولتهم تلك بأن من عمل كبيرةً لم يبق معه من الإيمان شيءٌ: "وأما قول القائل: إن الإيمان إذا ذهب بعضه ذهب كله فهذا ممنوعٌ، وهذا هو الأصل الذي تفرعت عنه البدع في الإيمان، فإنهم ظنوا أنه متى ذهب بعضه ذهب كله لم يبق منه شيء، ثم قالت الخوارج والمعتزلة: هو مجموع ما أمر الله به ورسوله وهو الإيمان المطلق كما قاله أهل الحديث؛ قالوا: فإذا ذهب شيء منه لم يبق مع صاحبه من الإيمان شيء فيخلد في النار وقالت المرجئة على اختلاف فرقهم: لا تُذهب الكبائر وترك الواجبات الظاهرة شيئًا من الإيمان، إذ لو ذهب شيءٌ منه لم يبقَ منه شيءٌ، فيكون شيئًا واحدًا، يستوي فيه البر والفاجر، ونصوص الرسول وأصحابه تدل على ذهاب بعضه وبقاء بعضه؛ كقوله: «**يخرج من النار من كان في قلبه مثقال ذرة من إيمان**»(٢)، ولهذا كان أهل السنة والحديث على أنه يتفاضل،

(١) [النساء:٤٨]، وانظر: التبصير في الدين وتمييز الفرقة الناجية عن الفرق الهالكين (صـ٦٥) طاهر بن محمد الإسفراييني (ت:٤٧١هـ)، تحقيق: كمال يوسف الحوت، ط/ عالم الكتب-لبنان، ط/ الأولى (١٤٠٣هـ-١٩٨٣م).

(٢) رواه الترمذي(أبواب صفة جهنم-بابٌ منه-٢٥٩٨-٤/ ٧١٤)، وقال: «هذا حديثٌ =

وجمهورهم يقولون: يزيد وينقص..، وقد ثبت لفظ الزيادة والنقصان منه عن الصحابة ولم يعرف فيه مخالف من الصحابة"(١).

قال شيخ الإسلام: " **والزيادة قد نطق بها القرآن في عدة آيات؛** كقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُهُۥ زَادَتْهُمْ إِيمَٰنًا﴾(٢)،هذه زيادة إذا تليت عليهم الآيات أي وقت تليت ليس هو تصديقهم بها عند النزول، وهذا أمرٌ يجده المؤمن إذا تليت عليه الآيات زاد في قلبه بفهم القرآن ومعرفة معانيه من علم الإيمان ما لم يكن؛ حتى كأنه لم يسمع الآية إلا حينئذ ويحصل في قلبه من الرغبة في الخير والرهبة من الشر ما لم يكن؛ فزاد علمه بالله ومحبته لطاعته وهذه زيادة الإيمان، وقال تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ قَالَ لَهُمُ ٱلنَّاسُ إِنَّ ٱلنَّاسَ قَدْ جَمَعُوا۟ لَكُمْ فَٱخْشَوْهُمْ فَزَادَهُمْ إِيمَٰنًا وَقَالُوا۟ حَسْبُنَا ٱللَّهُ وَنِعْمَ ٱلْوَكِيلُ﴾(٣) فهذه الزيادة عند تخويفهم بالعدو لم تكن عند آيةٍ نزلت فازدادوا يقينًا وتوكلاً على الله وثباتًا على الجهاد وتوحيدًا بأن لا يخافوا المخلوق؛ بل يخافون الخالق وحده.

وقال تعالى: ﴿ وَإِذَا مَآ أُنزِلَتْ سُورَةٌ فَمِنْهُم مَّن يَقُولُ أَيُّكُمْ زَادَتْهُ هَٰذِهِۦٓ إِيمَٰنًا ۚ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ فَزَادَتْهُمْ إِيمَٰنًا وَهُمْ يَسْتَبْشِرُونَ ﴿١٢٤﴾ وَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِم مَّرَضٌ فَزَادَتْهُمْ رِجْسًا إِلَىٰ رِجْسِهِمْ ﴾ (٤)، وهذه " الزيادة "ليست مجرد التصديق بأن الله أنزلها بل زادتهم إيمانًا بحسب مقتضاها؛ فإن كانت أمرًا بالجهاد أو غيره ازدادوا

=

حسنٌ صحيحٌ».

(١) الإيمان (صـ١٧٦)، ومجموع الفتاوى (٧/ ٢٢٣).

(٢) [الأنفال:٢].

(٣) [آل عمران:١٧٣].

(٤) [التوبة:١٢٤-١٢٥].

رغبة وإن كانت نهيًا عن شيءٍ انتهوا عنه فكرهوه؛ ولهذا قال: ﴿وَهُمْ يَسْتَبْشِرُونَ﴾ والاستبشار غير مجرد التصديق.

وقال: ﴿ هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ ٱلسَّكِينَةَ فِى قُلُوبِ ٱلْمُؤْمِنِينَ لِيَزْدَادُوٓاْ إِيمَٰنًا مَّعَ إِيمَٰنِهِمْ ﴾(١) وهذه نزلت لما رجع النبي ﷺ وأصحابه من الحديبية؛ فجعل السكينة موجبة لزيادة الإيمان. والسكينة طمأنينة في القلب غير علم القلب وتصديقه، ولهذا قال يوم حنين: ﴿ ثُمَّ أَنزَلَ ٱللَّهُ سَكِينَتَهُۥ عَلَىٰ رَسُولِهِۦ وَعَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ وَأَنزَلَ جُنُودًا لَّمْ تَرَوْهَا ﴾(٢)، وقال تعالى: ﴿ ثَانِىَ ٱثْنَيْنِ إِذْ هُمَا فِى ٱلْغَارِ إِذْ يَقُولُ لِصَٰحِبِهِۦ لَا تَحْزَنْ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَنَا ۖ فَأَنزَلَ ٱللَّهُ سَكِينَتَهُۥ عَلَيْهِ وَأَيَّدَهُۥ بِجُنُودٍ لَّمْ تَرَوْهَا ﴾(٣) ولم يكن قد نزل يوم حنين قرآن ولا يوم الغار؛ وإنما أنزل سكينته وطمأنينته من خوف العدو فلما أنزل السكينة في قلوبهم مرجعهم من الحديبية ليزدادوا إيمانًا مع إيمانهم، دل على أن الإيمان المزيد حالٌ للقلب وصفةٌ له وعملٌ مثل طمأنينته وسكونه ويقينه، واليقين قد يكون بالعمل والطمأنينة، كما يكون بالعلم والريب المنافي لليقين يكون ريبًا في العلم وريبًا في طمأنينة القلب..؛ فاليقين عند المصائب بعد العلم بأن الله قدرها سكينةُ القلب وطمأنينته وتسليمه، وهذا من تمام الإيمان بالقدر خيره وشره، كما قال تعالى: ﴿ مَآ أَصَابَ مِن مُّصِيبَةٍ إِلَّا بِإِذْنِ ٱللَّهِ ۗ وَمَن يُؤْمِنۢ بِٱللَّهِ يَهْدِ قَلْبَهُۥ ﴾(٤)، قال علقمة: ويروى عن ابن مسعود: هو الرجل تصيبه المصيبة، فيعلم أنها من عند الله، فيرضى ويسلم، وقوله تعالى:

(١) [الفتح:٤].

(٢) [التوبة:٢٦].

(٣) [التوبة:٤٠].

(٤) [التغابن:١١].

﴿يَهۡدِ قَلۡبَهُۥ﴾ هُداه لقلبه هو زيادةٌ في إيمانه؛ كما قال تعالى: ﴿ وَٱلَّذِينَ ٱهۡتَدَوۡاْ زَادَهُمۡ هُدًى ﴾(١)، وقال: ﴿ إِنَّهُمۡ فِتۡيَةٌ ءَامَنُواْ بِرَبِّهِمۡ وَزِدۡنَٰهُمۡ هُدًى ﴾(٢).

وقد أكثر شيخ الإسلام : من الآثار عن الصحابة والتابعين التي تبين هذه الحقيقة، وهي أن الإيمان يزيد وينقص، يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية، وهو ما عليه أهل السنة والجماعة **جعلنا الله منهم، وحشرنا في زمرتهم**، ومن هذه الآثار ما يلي(٣):

١- في حديث حذيفة الصحيح: «حتى يقال للرجل: ما أجلده ما أظرفه ما أعقله؛ وما في قلبه مثقال حبة من خردل من إيمان»(٤)، وفي حديثه الآخر الصحيح: « تعرض الفتن على القلوب كالحصير عودًا عودًا فأي قلب أشربها نكتت فيه نكتة سوداء؛ وأي قلب أنكرها نكتت فيه نكتة بيضاء حتى تصير على قلبين: أبيض مثل الصفا فلا تضره فتنة ما دامت السموات والأرض والآخر أسود: مربادًا كالكوز مجخيًا لا يعرف معروفًا ولا ينكر منكرًا إلا ما أشرب هواه»(٥).

٢- في حديث السبعين ألفًا الذين يدخلون الجنة بغير حساب(٦) كفايةٌ فإنه

---

(١) [محمد:١٧].

(٢) [الكهف:١٣]

(٣) انظر: مجموع الفتاوي (٧/ ٢٢٣-٢٣١).

(٤) رواه مسلم (كتاب الإيمان- باب رفع الأمانة والإيمان من بعض القلوب، وعرض الفتن على القلوب-١٤٣-١/ ١٢٦).

(٥) رواه مسلم (كتاب الإيمان- باب رفع الأمانة والإيمان من بعض القلوب، وعرض الفتن على القلوب-١٤٣-١/ ١٢٨).

(٦) الحديث رواه البخاري (كتاب الطب- باب من لم يرق-٥٧٥٢-٧/ ١٣٤)، ومسلم =

من أعظم الأدلة على زيادة الإيمان ونقصانه؛ لأنه وصفهم بقوة الإيمان وزيادته في تلك الخصال التي تدل على قوة إيمانهم؛ وتوكلهم على الله في أمورهم كلها.

٣- وعن أنس مرفوعًا: «ثلاثٌ من كن فيه استوجب الثواب واستكمل الإيمان: خلق يعيش به في الناس، وورع يحجزه عن معصية الله، وحلم يرد به جهل الجاهل"[(١)].

٤- عن عمير بن حبيب الخطمي؛ وهو من أصحاب رسول الله ﷺ قال: «**الإيمان يزيد وينقص؛ قيل له: وما زيادته وما نقصانه؟ قال: إذا ذكرنا الله وحمدناه وسبحناه فتلك زيادته؛ وإذا غفلنا ونسينا فتلك نقصانه**»[(٢)].

٥- عن أبي الدرداء قال: «**الإيمان يزيد وينقص**»[(٣)].

٦- وعنه قال: «إن من فقه العبد أن يتعاهد إيمانه، وما نقص معه، ومن فقه العبد أن يعلم أيزداد الإيمان أم ينقص؟ وإن من فقه الرجل أن يعلم نزغات الشيطان أنى تأتيه»[(٤)].

٧- عن أبي هريرة قال: «**الإيمان يزيد وينقص**»[(٥)].

= (كتاب الإيمان- باب الدليل على دخول طوائف من المسلمين الجنة بغير حسابٍ ولا عذابٍ-٢٢٠-١/ ١٩٩).

(١) رواه البزار (مسند أبي حمزة أنس بن مالك-٦٤٤٣-١٣/ ٨٨).

(٢) رواه ابن أبي شيبة (كتاب الإيمان والرؤيا- ما قالوا في صفة الإيمان-٣٠٣٢٧-٦/ ١٦٠)

(٣) رواه أبو بكر الخلال في السنة (١١١٩-٤/ ٣٨).

(٤) رواه اللالكائي في أصول الاعتقاد (١٧١٠-٥/ ١٠١٦).

(٥) رواه ابن ماجه (افتتاح الكتاب في الإيمان وفضائل الصحابة والعلم- باب في الإيمان- =

٨- عن ذر قال كان عمر بن الخطاب يقول لأصحابه: «هلموا نزدد إيمانًا فيذكرون الله عز وجل»(١).

٩- عن ابن مسعود أنه كان يقول في دعائه: «اللهم زدنا إيمانًا ويقينًا وفقهًا»(٢).

١٠- قال معاذ بن جبل: «اجلس بنا نؤمن ساعة»(٣).

١١- وصح عن عمار بن ياسر أنه قال: «ثلاثٌ من كن فيه فقد استكمل الإيمان: الإنصاف من نفسه، والإنفاق من الإقتار، وبذل السلام للعالم"(٤).

١٢- وقال جندب بن عبد الله : «كنا على عهد النبي ﷺ غلمانًا حزاورةً، تعلمنا الإيمان قبل أن نتعلم القرآن، ثم تعلمنا القرآن فازددنا به إيمانًا»(٥).

فأيُّ منزلة بين المنزلتين التي يقول بها المعتزلة تصمد أمام هذه الجمهرة من الأدلة وغيرها الكثير التي تثبت زيادة الإيمان ونقصانه، فالفاسق نقص إيمانه بقدر فسقه، ويعذب يوم القيامة على قدر جرمه أو يعفو الله عنه، ولا يجوز لأحدٍ

=
٧٤-١/ ٢٨).

(١) رواه ابن أبي شيبة (٣٠٣٦٦-٦/ ١٦٤).
(٢) رواه عبد الله بن أحمد في السنة (٧٩٧-١/ ٣٦٨).
(٣) رواه البخاري معلقًا (كتاب الإيمان- باب قول النبي ﷺ: بني الإسلام على خمسٍ- ١/ ١٠).
(٤) رواه البخاري معلقًا (كتاب الإيمان- باب إفشاء السلام من الإسلام-١/ ١٥).
(٥) تخريج الأحاديث المرفوعة المسندة في كتاب التاريخ الكبير للبخاري (٥٠٧- صـ٩١٢) د/ محمد بن عبد الكريم بن عبيد، ط/ مكتبة الرشد- الرياض، ط/ الأولى (١٤٢٠هـ).

أن يقول: إن الله لا يجوز عليه كذا، بل هذا من التألي على الله تعالى والتقول عليه سبحانه، وهو من سوء الأدب مع الرب العلي الأعلى، فإن تجاوز الله عنه فالأمر أمره والحكم حكمه، ولا معقب لحكمه، ولا راد لأمره، وإن عذبه الله بجرمه وذنبه فإليه الأمر، ثم يخرجه الله من النار إلى الجنة بفضله وكرمه، فإذا دخلها فلا يخرج منها أبدًا، كما أخبرنا الله عز وجل عن حال أهل الجنة بعد دخولها: ﴿ لَا يَمَسُّهُمْ فِيهَا نَصَبٌ وَمَا هُم مِّنْهَا بِمُخْرَجِينَ ﴾ (١).

قال النووي: "واعلم أن مذهب أهل السنة وما عليه أهل الحق من السلف والخلف أن من مات موحدًا دخل الجنة قطعًا على كل حال، فإن كان سالمًا من المعاصي كالصغير، والمجنون، والذي اتصل جنونه بالبلوغ، والتائب توبة صحيحة من الشرك أو غيره من المعاصي، إذا لم يحدث معصيةً بعد توبته، والموفق الذي لم يبتلَ بمعصية أصلًا، فكل هذا الصنف يدخلون الجنة، ولا يدخلون النار أصلًا؛ لكنهم يردونها على الخلاف المعروف في الورود، والصحيح أن المراد به المرور على الصراط، وهو منصوبٌ على ظهر جهنم- أعاذنا الله منها ومن سائر المكروه-، وأما من كانت له معصيةٌ كبيرةٌ، ومات من غير توبةٍ فهو في مشيئة الله تعالى، فإن شاء عفا عنه وأدخله الجنة أولاً، وجعله كالقسم الأول، وإن شاء عذبه القدر الذي يريده سبحانه وتعالى، ثم يدخله الجنة، فلا يخلد في النار أحدٌ مات على التوحيد، ولو عمل من المعاصي ما عمل، كما أنه لا يدخل الجنة أحدٌ مات على الكفر، ولو عمل من أعمال البر ما عمل، هذا مختصرٌ جامعٌ لمذهب أهل الحق في هذه المسألة، وقد تظاهرت أدلة

---

(١) [الحِجر:٤٨].

الكتاب والسنة وإجماع من يعتد به من الأمة على هذه القاعدة"[١].



(١) المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج (١/ ٢١٧)، ط/ دار إحياء التراث العربي- بيروت، ط/ الثانية (١٣٩٢هـ).

المطلب الخامس

الأصل الخامس عند المعتزلة: الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر

قال القاضي: " فإن قيل فأخبرني عن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ما هما؟

قيل له: الأمر بالمعروف على ضربين: أحدهما واجب وهو الأمر بالفرائض إذا ضيّعها المرء، الآخر نافلة وهو الأمر بالنوافل إذا تركها المرء.

فأما النهي عن المنكر فكله واجب؛ لأن المنكر كله قبيح، ويجب- إن أمكن- التوصل إلى ألا يقع المنكر بأسهل الأمور، ولا يتجاوز إلى ما فوقه؛ لأن الغرض ألا يقع المنكر، وإن أمكن التوصل إلى أن يقع المعروف بالأمور السهلة فالإقدام على الصعب لا يحل، ولذلك قال الله عز وجل: ﴿ وَإِن طَآئِفَتَانِ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱقْتَتَلُوا۟ فَأَصْلِحُوا۟ بَيْنَهُمَا ۖ فَإِنۢ بَغَتْ إِحْدَىٰهُمَا عَلَى ٱلْأُخْرَىٰ فَقَٰتِلُوا۟ ٱلَّتِى تَبْغِى حَتَّىٰ تَفِىٓءَ إِلَىٰٓ أَمْرِ ٱللَّهِ ۚ ﴾(١).

وإنما يجب النهي عن المنكر إذا لم يغلب على الرأي أنه يؤدي إلى زيادة المعاصي، وإقدامه على ضررٍ أبلغ منه، فإن غلب الرأي على ذلك لم يجز، والكف عنه أولى"(٢)

(١) [الحُجُرات:٩].
(٢) الأصول الخمسة (ص٧٠).

حكم الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر عند المعتزلة:

قال القاضي عياض: "اعلم أنه لا خلاف في وجوب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.."(١).

ويقول أيضًا: "واعلم أن المقصود في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر هو أن لا يضيع المعروف ولا يقع المنكر، فإذا ارتفع هذا الغرض ببعض المكلفين سقط عن الباقين، فلهذا: قلنا: إنه من فروض الكفايات.."(٢).

وقال الزمخشري في قوله تعالى: ﴿ وَلْتَكُن مِّنكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى ٱلْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ ۚ وَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ﴾(٣): " (من) للتبعيض؛ لأن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر من فروض الكفايات، ولأنه لا يصلح له إلا من علم المعروف والمنكر، وعلم كيف يرتب الأمر في إقامته، وكيف يباشر، فإن الجاهل ربما نهى عن معروفٍ، وأمر بمنكرٍ، وربما عرف الحكم في مذهبه، وجَهِلَه في مذهب صاحبه، فنهاه عن غير منكرٍ، وقد يغلظ في موضع اللين، ويلين في موضع الغلظة، وينكر على من لا يزيده إنكاره إلا تماديًا، أو على من الإنكار عليه عبثٌ كالإنكار على أصحاب المآصر والجلادين وأضرابهم"(٤).

أقسام الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر عند المعتزلة:

لقد قسم المعتزلة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر باعتبارين:

---

(١) شرح الأصول الخمسة (صـ١٤٣).
(٢) شرح الأصول الخمسة (صـ١٤٨).
(٣)[آل عمران:١٠٤].
(٤) الكشاف (١/ ٤٢٥).

❍ الأول: باعتبار الحكم:

يرى القاضي عبد الجبار أن مشايخه أطلقوا القول في وجوب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والواجب أن يفصل القول فيه، فيقال: المعروف ينقسم إلى:

١- ما يجب، والأمر بهذا القسم واجب.

٢- المندوب إليه، والأمر بهذا القسم غير واجب؛ لأن حال الأمر لا يزيد عن حال الفعل المأمور به في الوجوب.

ثم قال: وأما المناكير فهي كلها من بابٍ واحدٍ في وجوب النهي عنها؛ لأن النهي إنما يجب لقبحها، والقبح ثابتٌ في الجميع(١).

❍ الثاني: أقسام الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر باعتبار القائمين به:

لقد قسم القاضي عبد الجبار الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر باعتبار القائمين به إلى قسمين:

أحدهما: ما لا يقوم به إلا الأئمة، وذلك كإقامة الحدود، وحفظ بيضة الإسلام، وسد الثغور، وتنفيذ الجيوش، وما أشبه ذلك.

ثانيهما: ما يقوم به غير الأئمة من كافة الناس، وذلك مثل: النهي عن شرب الخمور، والزنا، والسرقة، وما أشبه ذلك، ولكن إذا كان هناك إمام مفترض الطاعة فالرجوع إليه أولى(٢).

---

(١) شرح الأصول الخمسة (ص٧٤٥).
(٢) شرح الأصول الخمسة (صـ١٤٨).

وقد وافق أي المعتزلة في حكم الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر رأي أهل السنة والجماعة في أن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر واجب كفائيًا، ولذلك فإن ابن تيمية يسوق بعض الآيات في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، كقوله تعالى: ﴿ كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ ﴾(١) الآية، ثم يقول ابن تيمية: " والله سبحانه وتعالى كما أخبرنا بأن هذه الأمة تأمر بالمعروف وتنهى عن المنكر فقد أوجب ذلك على الكفاية منها، بقوله تعالى: ﴿ وَلْتَكُن مِّنكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ وَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴾(٢).

وقال أيضًا: " كذلك الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر لا يجب على كل أحد بعينه، بل هو على الكفاية، كما دل عليه القرآن"(٣).

أما تقسيم المعتزلة للأمر بالمعروف والنهي عن المنكر باعتبار الحكم، بأن الواجب يجب الأمر به، والمندوب يندب الأمر به ولا يجب، وأن المنكر منهي عنه كله:

فيرى ابن تيمية أن المعروف نوعٌ واحدٌ، كما أن المنكر نوعٌ واحدٌ، حيث يقول: " وأما من جهة النوع فيؤمر بالمعروف مطلقا، وينهى عن المنكر مطلقًا"(٤).

---

(١) [آل عمران:١١٠].
(٢) [آل عمران:١٠٤].
(٣) الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر (صـ٩)، ط/ وزارة الشئون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد - المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى (١٤١٨هـ).
(٤) الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر (صـ١٣).

فابن تيمية : لا يقسم المعروف إلى واجبٍ ومندوبٍ كالمعتزلة، ويوافقهم في أن المنكر قسمٌ واحدٌ.

وأما تقسيم المعتزلة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بالنظر إلى القائمين به، فهم يتفقون مع أهل السنة فيه، فأهل السنة يقولون: " وأما المحتسب فله الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر مما ليس من خصائص الولاة والقضاة وأهل الديوان ونحوهم، وكثير من الأمور الدينية هو مشترك بين ولاة الأمور، فمن أدى فيه الواجب وجبت طاعته فيه، فعلى المحتسب أن يأمر العامة بالصلوات الخمس في مواقيتها ويعاقب من لم يصل بالضرب والحبس، وأما القتل فإلى غيره، ويتعهد الأئمة والمؤذنين، فمن فرط منهم فيما يجب من حقوق الإمامة أو خرج عن الأذان المشروع ألزمه بذلك، واستعان فيما يعجز عنه بوالي الحرب والحكم، وكل مطاع يعين على ذلك"(١).

وقال : " وأولو الأمر: أصحاب الأمر وذووه، وهم الذين يأمرون الناس، وذلك يشترك فيه أهل اليد والقدرة وأهل العلم والكلام، فلهذا كان أولو الأمر صنفين: العلماء، والأمراء، فإذا صلحوا صلح الناس، وإذا فسدوا فسد الناس"(٢).

هذا كله يعتبر اتفاقًا بين المعتزلة وأهل السنة في مسألة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، أم المسألة الجوهرية الفارقة هنا فهي في حكم الخروج على السلطان وقتال المخالف لهم؟

---

(١) الحسبة في الإسلام (صـ١٦) لابن تيمية..

(٢) الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر (صـ٥٣).

قال أبو الحسن الأشعري: " فقالت المعتزلة: إذا كنا جماعة وكان الغالب عندنا أنا نكفي مخالفينا عقدنا للإمام ونهضنا فقتلنا السلطان وأزلناه وأخذنا الناس بالانقياد لقولنا فإن دخلوا في قولنا الذي هو التوحيد وفي قولنا في القدر وإلا قتلناهم وأوجبوا على الناس الخروج على السلطان على الإمكان والقدرة إذا أمكنهم ذلك وقدروا عليه(١).

فالمعتزلة يرون الخروج على السلطان بالسيف، وهذا ما خالفهم فيه أهل السنة والجماعة، فهم يرون حرمة الخروج على السلطان ولو جار وظلم؛ لتضافر الأدلة من الكتاب والسنة بطاعة الأئمة حتى ولو كانوا جائرين، والنهي عن قتالهم ما لم يكفروا، ومن ذلك:

- **قوله تعالى:** ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ مِنكُمۡۖ فَإِن تَنَٰزَعۡتُمۡ فِي شَيۡءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمۡ تُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِۚ ذَٰلِكَ خَيۡرٞ وَأَحۡسَنُ تَأۡوِيلًا ﴾(٢).

- عن عوف بن مالك، عن رسول الله ﷺ قال: «**خيار أئمتكم الذين تحبونهم ويحبونكم، ويصلون عليكم وتصلون عليهم، وشرار أئمتكم الذين تبغضونهم ويبغضونكم، وتلعنونهم ويلعنونكم**» ، قيل: يا رسول الله، أفلا ننابذهم بالسيف؟ فقال: «**لا، ما أقاموا فيكم الصلاة، وإذا رأيتم من ولاتكم شيئا تكرهونه، فاكرهوا عمله، ولا تنزعوا يدا من طاعة**»(٣).

- عن أم سلمة، أن رسول الله ﷺ قال: «**ستكون أمراء فتعرفون وتنكرون،**

(١) مقالات الإسلاميين (٢/ ٣٤٨).

(٢) [النساء:٥٩].

(٣) رواه مسلم (كتاب الإمارة- باب خيار الأئمة وشرارهم-١٨٥٥-٣/ ١٤٨١).

فمن عرف برئ، ومن أنكر سلم، ولكن من رضي وتابع» قالوا: أفلا نقاتلهم؟ قال: «**لا، ما صلوا**»(١).

- عن جنادة بن أبي أمية، قال: دخلنا على عبادة بن الصامت وهو مريض، فقلنا: حدثنا أصلحك الله، بحديث ينفع الله به سمعته من رسول الله ﷺ، فقال: دعانا رسول الله ﷺ فبايعناه، فكان فيما أخذ علينا: «أن بايعنا على السمع والطاعة في منشطنا ومكرهنا، وعسرنا ويسرنا، وأثرة علينا، وأن لا ننازع الأمر أهله» ، قال: «**إلا أن تروا كفرا بواحا عندكم من الله فيه برهان**»(٢).

ففي الأحاديث النهي عن قتال الأمراء ولو جاروا وظلموا ما لم يرتدوا أو يتركوا الصلاة، ولأن في الخروج على الأئمة من المفاسد أكثر من المصالح التي يراد تحصيلها؛ إذ إن الخروج عليهم غالبًا ما يؤدي إلى سفك الدماء واستحلال الحرام، والقاعدة العامة: إذا تعارضت المصالح والمفاسد قدمت المصالح.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: "كما انتصب كثير من أهل البدع والأهواء، كالخوارج والمعتزلة والرافضة، وغيرهم ممن غلط فيما أتاه من الأمر والنهي والجهاد على ذلك، وكان فساده أعظم من صلاحه؛ ولهذا أمر النبي ﷺ بالصبر على جور الأئمة، ونهى عن قتالهم ما أقاموا الصلاة، وقال: «**أدوا إليهم حقوقهم، وسلوا الله حقوقكم**»(٣).

---

(١) رواه مسلم (كتاب الإمارة- باب خيار الأئمة وشرارهم-١٨٥٤-٣/ ١٤٨٠).

(٢) رواه البخاري (كتاب الفتن- باب قول النبي ﷺ: "سترون بعدي أمورًا تنكرونها-٧٠٥٥-٩/ ٤٧)، ومسلم (كتاب الإمارة- باب وجوب طاعة الأمراء في غير معصية، وتحريمها في المعصية-١٧٠٩-٣/ ١٤٧٠).

(٣) الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر (صـ١٢)، وهو يشير إلى حديث ابن مسعود أن =

هذا بالنسبة للإمام، أما عامة الناس فإن كانت المعتزلة ترى قتالهم لكفرهم وارتدادهم عن دين الإسلام فنحن نوافقهم على ذلك بدليل فعل أبي بكر رضي الله عنه مع أهل الردة.

وإن كانوا يرون قتالهم؛ لأنهم خالفوا أصولهم، فنقول: مخالفتهم لأصولكم لا يعتبر كفرًا يوجب قتالهم، بل هو سلمة من البدعة ودخول في السنة.

وإن كان قتالهم لارتكابهم الكبائر، فالكبائر لها حدود، والذي يقيمها هو السلطان إذا رفعت إليه، فإن لم ترفع إليه، فواجب المسلم على أخيه النصح بالمعروف، ودفع المنكر بغير منكر.

هذا مجمل اعتقاد فرقة المعتزلة، وما يدينون به، ورد أهل السنة عليه، والحق الصراح مع أهل السنة والحديث والأثر، أهل الاجتماع والائتلاف، عقيدتهم واحدة، طريقهم واضح مستقيم، لا اعوجاج فيه ولا انحراف، بخلاف طوائف البدع حيث طرقهم شتى، وعقيدتهم متناقضة، وأقوالهم مختلفة، يكفر بعضهم بعضًا، حتى يكفر الوالد ولده، واستمع إلى بديع كلام الإمام السمعاني، وهو يقرر هذه المعاني:

قال أبو المظفر منصور بن محمد السمعاني (ت ٤٨٩هـ):

"ومما يدل على أن أهل الحديث هم على الحق، أنك لو طالعت جميع كتبهم المصنَّفة من أولهم إلى آخرهم، قديمهم وحديثهم مع اختلاف بلدانهم

=

النبي ﷺ قال: «**إنكم سترون بعدي أثرة وأمورا تنكرونها**» قالوا: فما تأمرنا يا رسول الله؟ قال: «**أدوا إليهم حقهم وسلوا الله الذي لكم**» وقال: هذا حديث حسن صحيح. (أبواب الفتن- باب في الأثرة وما جاء فيه-٢١٩٠-٤/ ٤٨٢).

وزمانهم، وتباعد ما بينهم في الديار وسكون كل واحد منهم قطراً من الأقطار، وجدتهم في بيان الاعتقاد على وتيرةٍ واحدةٍ ونمطٍ واحدٍ يجرون فيه على طريقة لا يحيدون عنها ولا يميلون فيها، قولهم في ذلك واحد ونقلهم واحد، لا ترى بينهم اختلافـًا ولا تفرقـًا في شيء ما وإن قلَّ، بل لو جمعت جميع ما جرى على ألسنتهم، ونقلوه عن سلفهم، وجدتهم كأنه جاء من قلب واحد وجرى على لسان واحد، وهل على الحق دليل أبين من هذا". ثم قال:

"وأما إذا نظرت إلى أهل الأهواء والبدع، رأيتهم متفرقين مختلفين أو شيعـًا وأحزابـًا، لا تكاد تجد اثنين منهم على طريقةٍ واحدةٍ في الاعتقاد، يُبدِّع بعضهم بعضـًا، بل يرتقون إلى التكفير، يكفِّر الابن أباه والرجل أخاه والجار جاره، تراهم أبداً في تناعٍ وتباغٍ واختلافٍ، تنقضي أعمارهم ولما تتفق كلماتهم: ﴿تَحْسَبُهُمْ جَمِيعًا وَقُلُوبُهُمْ شَتَّىٰ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَّا يَعْقِلُونَ ﴾(١) أما سمعت أن المعتزلة مع اجتماعهم في هذا اللقب يكفِّر البغداديون منهم البصريين، والبصريون البغداديين، ويكفر أصحابُ أبي علي الجبائي ابنَه أبا هاشم، وأصحاب أبي هاشم يكفِّرون أبا علي، وكذلك سائر رؤوسهم وأرباب المقالات منهم، إذا تدبرت أقوالهم رأيتهم متفرقين يكفر بعضهم بعضـًا ويتبرأ بعضهم من بعض، وكذلك الخوارج والروافض فيما بينهم وسائر المبتدعة بمثابتهم، وهل على الباطل دليل أظهر من هذا.

وكان السبب في اتفاق أهل الحديث أنهم أخذوا الدين من الكتاب والسنة وطريق النقل فأورثهم الاتفاق والائتلاف وأهل البدعة أخذوا الدين من المعقولات والآراء فأورثهم الافتراق والاختلاف فإن النقل والرواية من الثقات

---

(١) [الحشر:١٤]

والمتقنين قلما يختلف وإن اختلف في لفظ أو كلمة فذلك اختلاف لا يضر الدين ولا يقدح فيه وأما دلائل العقل فقلما تتفق بل عقل كل واحد يري صاحبه غير ما يري الآخر وهذا بين والحمد لله"(١).

وقال: "غير أن الله تعالى أبى أن يكون الحق والعقيدة الصحيحة إلا مع أهل الحديث والآثار لأنهم أخذوا دينهم وعقائدهم خلفا عن سلف وقرنا عن قرن إلى أن انتهوا إلى التابعين وأخذه التابعون عن أصحاب رسول الله وأخذه أصحاب رسول الله عن رسول الله ولا طريق إلى معرفة ما دعا إليه رسول الله الناس من الدين المستقيم والصراط القويم إلا هذا الطريق الذي سلكه أصحاب الحديث.

وأما سائر الفرق فطلبوا الدين لا بطريقه؛ لأنهم رجعوا إلى معقولهم وخواطرهم وآرائهم فطلبوا الدين من قبله، فإذا سمعوا شيئًا من الكتاب والسنة عرضوه على معيار عقولهم، فإن استقام قبلوه، وإن لم يستقم في ميزان عقولهم ردوه، فإن اضطروا إلى قبوله حرفوه بالتأويلات البعيدة والمعاني المستنكرة، فحادوا عن الحق، وزاغوا عنه، ونبذوا الدين وراء ظهورهم، وجعلوا السنة تحت أقدامهم، تعالى الله عما يصفون.

وأما أهل الحق فجعلوا الكتاب والسنة إمامهم، وطلبوا الدين من قبلهما، وما وقع لهم من معقولهم وخواطرهم عرضوه على الكتاب والسنة، فإن وجدوه موافقًا لهما قبلوه، وشكروا الله عز وجل حيث أراهم ذلك، ووفقهم

---

(١) فصول من كتاب الانتصار لأصحاب الحديث (صـ٤٦-٤٧) لأبي المظفر منصور بن محمد بن عبد الجبار بن أحمد التميمي، تحقيق: محمد بن حسين الجيزاني، ط/ مكتبة أضواء المنار- المدينة المنورة، ط/ الأولى (١٩٩٦م).

عليه، وإن وجدوه مخالفًا لهما تركوا ما وقع لهم، وأقبلوا على الكتاب والسنة، ورجعوا بالتهمة على أنفسهم، فإن الكتاب والسنة لا يهديان إلا إلى الحق، ورأي الإنسان قد يرى الحق وقد يرى الباطل"[١].



(١) فصول من كتاب الانتصار لأصحاب الحديث (صـ٤٤).

الخاتمة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، والصلاة والسلام على خير البريات محمد صلى الله عليه صلاة يمن الله علينا بها الثبات على عقيدة أهل السنة والجماعة حتى الممات، وبعد، فهذا هو نهاية المطاف في هذه الصفحات، وقد توصل البحث بفضل الله تعالى إلى النتائج الآتية:

١ - أن فرقة المعتزلة من الفرق المنحرفة عن عقيدة أهل السنة والجماعة.

٢- ما يدل على انحرافهم عن عقيدة السلف تناحرهم وتفرقهم شيعًا وأحزابًا متنافرة.

٣- أن الخير كل الخير في اتباع من سلف، والشر كل الشر في ابتداع من خلف.

٤ - العقيدة لا تؤخذ إلا من القرآن الكريم، وصحيح سنة النبي عليه الصلاة والتسليم، وما ورد عن السلف الصالح الكريم.

٥ - يجب الإيمان بأسماء الله تعالى وصفاته الثابتة في القرآن والسنة.

٦ - لا مجال للعقل في إثبات الأسماء والصفات بل المرد إلى الوحي كتابًا وسنة.

٧- لا يقع في ملك الله عز وجل شيءٌ إلا بإرادته ومشيئته، فالخير والشر والكفر والإيمان والصغيرة والكبيرة الكل بمشيئة الله عز وجل.

٨- الإرادة قسمان: كونية وهي التي بمعنى الإرادة والمشيئة فلا يكون في الكون شيء إلا بإرادته ومشيئته، أما الشرعية فهي التي بمعني المحبة، سواء وقعت أو لم تقع فهو سبحانه يحب الطاعة من الجميع، سواء أطاعه الناس أم عصوه، نسأل الله أن يجعلنا من عباده المطيعين المهتدين.

٩- الله عز وجل لا يخلف الميعاد، ولكنه لطيفٌ بالعباد فيعفو عن المسيء ويتجاوز عن المخطئ، ﴿ وَهُوَ ٱلَّذِى يَقۡبَلُ ٱلتَّوۡبَةَ عَنۡ عِبَادِهِۦ وَيَعۡفُواْ عَنِ ٱلسَّيِّـَٔاتِ وَيَعۡلَمُ مَا تَفۡعَلُونَ ﴾(١)، لا يعاجل بالعقوبة، ويفرح بعبده إذا تاب إليه ورجع.

١٠- أهل الكبائر إن تابوا قبل موتهم تاب الله عليهم، وإن ماتوا عليها فأمرهم إلى الله إن شاء عذبهم، وإن شاء غفر لهم، وإن عذبهم فبقدر ذنوبهم ثم يخرجهم من النار ويدخلهم الجنة.

١١- لا يخلد في النار موحد، فالعصاة يعذبون بقدر ذنوبهم ثم يمن الله عليهم بدخول الجنة.

١٢- الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر شعيرة واجبة من شعائر هذا الدين العظيم، ينبغي القيام بها، وعدم التفريط فيها، فبها صلاح العباد ونجاة البلاد والفوز يوم التناد.

١٣- لا يجوز الخروج على الحكام وولاة الأمور ما أقاموا في الناس الصلاة وما كانوا على الإسلام، حتى ولو جاروا وظلموا.

١٤- عقيدة أهل السنة والجماعة فيها الخير للفرد وللجماعة، فالله نسأل أن يمسكنا بالإسلام وأهله حتى نلقاه، وأن يثبتنا على عقيدة أهل السنة حتى

---

(١)[الشورى:٢٥].

يجمعنا بصاحب السنة محمدٍ صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه، وأحبابه وأتباعه إلى يوم الدين، وسلَّم تسليمًا كثيرًا، والحمد لله رب العالمين.



المصادر والمراجع

١-القرآن الكريم.

٢-الأصول الخمسة: القاضي عبد الجبار بن أحمد بن عبد الجبار الهمذاني الأسد أبادي، أبو الحسين المعتزلي (ت:٤٢٥ه)، حققه وقدم له: د/ فيصل بدير عون، ط/ لجنة التأليف والتعريب والنشر- جامعة الكويت، ط/ الأولى (١٩٩٨م).

٣-اقتضاء الصراط المستقيم لمخالفة أصحاب الجحيم: تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي (ت: ٧٢٨هـ)، تحقيق: ناصر عبد الكريم العقل، ط/ دار عالم الكتب، بيروت، لبنان، الطبعة السابعة (١٤١٩هـ - ١٩٩٩م).

٤-الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر (صـ٩)، ط/وزارة الشئون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد - المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى (١٤١٨هـ).

٥-الانتصار في الرد على المعتزلة القدرية الأشرار: أبو الحسين يحيى بن أبي الخير بن سالم العمراني اليمني الشافعي (ت: ٥٥٨هـ)، تحقيق: سعود بن عبد العزيز الخلف، ط/ أضواء السلف، الرياض، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى (١٤١٩هـ/ ١٩٩٩م).

٦-بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية (١/ ٦٠٦-٦٠٧)، تحقيق: محمد بن عبد الرحمن بن قاسم، ط/ مطبعة الحكومة- مكة المكرمة، ط/ الأولى (١٣٩٢ه).

٧-تاج العروس من جواهر القاموس: محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني، أبو الفيض، الملقّب بمرتضى، الزَّبيدي (ت:١٢٠٥هـ)، تحقيق: مجموعة من المحققين، ط/ دار الهداية.

٨-تأويل مختلف الحديث: أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (ت:٢٧٦هـ)، تحقيق: محمد زهري النجار، ط/ دار الجيل بيروت = مكتبة الكليات الأزهرية القاهرة – مصر، الطبعة الأولى (١٣٩٣هـ).

٩-التبصير في الدين وتمييز الفرقة الناجية عن الفرق الهالكين: طاهر بن محمد الأسفراييني، أبو المظفر (ت: ٤٧١هـ)، تحقيق: كمال يوسف الحوت، ط/ عالم الكتب – لبنان، الطبعة الأولى (١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م).

١٠- تخريج الأحاديث المرفوعة المسندة في كتاب التاريخ الكبير للبخاري: إعداد: دكتور/ محمد بن عبد الكريم بن عبيد أستاذ الحديث وعلومه المشارك قسم الكتاب والسنة، جامعة أم القرى، ط/ مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى (١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م)

١١- تفسير القرآن العظيم: أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي (ت:٧٧٤هـ)، تحقيق: سامي بن محمد سلامة، ط/ دار طيبة للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية (١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م).

١٢- جامع البيان في تأويل القرآن: محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي، أبو جعفر الطبري (ت:٣١٠هـ)، تحقيق: أحمد محمد شاكر، ط/ مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى (١٤٢٠هـ- ٢٠٠٠م).

١٣- الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه = صحيح البخاري: محمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري الجعفي، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، ط/ دار طوق النجاة -ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي، الطبعة: الأولى (١٤٢٢هـ).

١٤- الجامع لأحكام القرآن = تفسير القرطبي: أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي شمس الدين القرطبي (ت:٦٧١هـ)، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية– القاهرة، الطبعة الثانية، ١٣٨٤هـ- ١٩٦٤م).

١٥- الحسبة في الإسلام، أو وظيفة الحكومة الإسلامية: تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي (ت: ٧٢٨هـ)، ط/ دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى.

١٦- السنة: أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (ت:٢٤١هـ)، تحقيق: د. محمد سعيد سالم القحطاني، ط/ دار ابن القيم– الدمام، الطبعة الأولى (١٤٠٦ه).

١٧- شرح الأصول الخمسة: لقاضي القضاة: عبد الجبار بن أحمد، تعليق: الإمام أحمد بن الحسين بن أبي هاشم، حققه وقدم له: د/ عبد الكريم عثمان، ط/ مكتبة وهبة، الطبعة الثالثة (١٤١٦ه-١٩٩٦م).

١٨- شرح العقيدة الطحاوية: لابن أبي العز الحنفي، شعيب الأرنؤوط – عبد الله بن المحسن التركي، ط/ مؤسسة الرسالة – بيروت، ط/ العاشرة (١٤١٧هـ- ١٩٩٧م).

١٩- التبصير في الدين وتمييز الفرقة الناجية عن الفرق الهالكين: طاهر بن محمد الإسفراييني (ت:٤٧١ه)، تحقيق: كمال يوسف الحوت، ط/ عالم الكتب-لبنان، ط/ الأولى (١٤٠٣هـ-١٩٨٣م).

٢٠- الصواعق المرسلة في الرد على الجهمية والمعطلة: محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية (ت: ٧٥١هـ)، تحقيق: علي ابن محمد الدخيل، ط/ دار العاصمة.

٢١- الفرق بين الفرق وبيان الفرقة الناجية: عبد القاهر بن طاهر بن محمد بن عبد الله البغدادي التميمي الأسفراييني، أبو منصور (ت: ٤٢٩هـ)، ط/ دار الآفاق الجديدة – بيروت، الطبعة: الثانية (١٩٧٧م).

٢٢- فرق معاصرة تنتسب إلى الإسلام وموقف الإسلام منها: د. غالب بن علي عواجي، ط/ المكتبة العصرية الذهبية للطباعة والنشر والتسويق، جدة، الطبعة الرابعة (١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م).

٢٣- فصول من كتاب الانتصار لأصحاب الحديث: لأبي المظفر منصور ابن محمد بن عبد الجبار بن أحمد التميمي، تحقيق: محمد بن حسين الجيزاني، ط/ مكتبة أضواء المنار-المدينة المنورة، ط/ الأولى (١٩٩٦م).

٢٤- الكتاب المصنف في الأحاديث والآثار: أبو بكر بن أبي شيبة، عبد الله ابن محمد بن إبراهيم بن عثمان بن خواستي العبسي (ت:٢٣٥هـ)، تحقيق: كمال يوسف الحوت، ط/ مكتبة الرشد – الرياض، الطبعة الأولى (١٤٠٩ه).

٢٥- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل: أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (ت: ٥٣٨هـ)، ط/ دار الكتاب العربي – بيروت، الطبعة الثالثة (١٤٠٧ هـ).

٢٦- متشابه القرآن: القاضي عبد الجبار المعتزلي (ت:٤١٥هـ)، ط/ مطبعة النصر.

٢٧- متن الطحاوية: شرح وتعليق الشيخ الألباني، ط/ المكتب الإسلامي- بيروت، ط/ الثانية (١٤١٤هـ).

٢٨- مجموع الفتاوى: تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني (ت:٧٢٨هـ)، نحقيق: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، ط/ مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة النبوية، المملكة العربية السعودية (١٤١٦هـ/ ١٩٩٥م).

٢٩- مدارج السالكين بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين: محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية (ت:٧٥١هـ)، تحقيق: محمد المعتصم بالله البغدادي، ط/ دار الكتاب العربي – بيروت، الطبعة الثالثة (١٤١٦ هـ - ١٩٩٦م).

٣٠- المعتزلة وأصولهم الخمسة وموقف أهل السنة منها: عواد بن عبد الله المعتق، ط/ مكتبة الرشد- الرياض، الطبعة الرابعة (١٤٢١هـ-٢٠٠١م).

٣١- المعجم الوسيط: مجمع اللغة العربية بالقاهرة (إبراهيم مصطفى / أحمد الزيات / حامد عبد القادر / محمد النجار)، ط/ دار الدعوة.

٣٢- المغني في أبواب التوحيد والعدل: القاضي أبي الحسن عبد الجبار الأسدآبادي (ت:٤١٥ه)، تحقيق: محمود محمد قاسم، بدون طبعة وتاريخ.

٣٣- مفاتيح الغيب= التفسير الكبير: أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي الملقب بفخر الدين الرازي(ت:٦٠٦هـ)، ط/ دار إحياء التراث العربي، ط/ الثالثة (١٤٢٠ه).

٣٤- مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين: أبو الحسن علي بن إسماعيل بن إسحاق بن سالم بن إسماعيل بن عبد الله بن موسى بن أبي بردة بن أبي موسى الأشعري (ت:٣٢٤هـ)، تحقيق: نعيم زرزور، ط/ المكتبة العصرية، الطبعة الأولى (١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م).

٣٥- الملل والنحل: محمد بن عبد الكريم بن أبي بكر أحمد الشهرستاني، تحقيق: محمد سيد كيلاني، ط/ دار المعرفة - بيروت (١٤٠٤هـ).

٣٦- المنقذ من الضلال: أبو حامد محمد بن محمد الغزالي الطوسي (ت:٥٠٥هـ)، ط/ المكتبة الثقافية - بيروت / لبنان، تحقيق: محمد محمد جابر.

٣٧- منهاج السنة النبوية: تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي (ت:٧٢٨هـ)، تحقيق: محمد رشاد سالم، ط/ مؤسسة قرطبة، ط/ الأولى.

٣٨- المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج: بو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (ت:٦٧٦هـ)، ط/ دار إحياء التراث العربي-بيروت، ط/ الثانية (١٣٩٢هـ).

٣٩- المنية والأمل: للقاض عبد الجبار، تحقيق: الدكتور سامي النشار - الدكتور عصام الدين محمد، ط/ دار المطبوعات الجامعية- الإسكندرية (١٩٧٢م).

٤٠- نهاية الإقدام في علم الكلام: أبو الفتح محمد بن عبد الكريم بن أبى بكر أحمد الشهرستاني (ت:٥٤٨هـ)، تحقيق: أحمد فريد المزيدي.

٤١- وسطية أهل السنة بين الفرق: رسالة دكتوراه/ محمد با كريم محمد با عبد الله، ط/ دار الراية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى (١٤١٥هـ-١٩٩٤م).



فهرس الموضوعات





بإشراف مكتب اللؤلؤة لخدمات الطباعة
01007868983 - 01033336232